



تعليق التداول في بورصتي أبوظبي ودبي يومي الاثنين والثلاثاء



أعلنت هيئة سوق المال الإماراتية اليوم الأحد تعليق التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي يومي الاثنين والثلاثاء. ويأتي إغلاق الأسواق في أعقاب هجمات إيرانية على أبوظبي ودبي رداً على الضربات الأمريكية والإسرائيلية على إيران.

ميرسك تعلق عبور سفنها من قناة السويس ومضيق باب المندب



أعلنت مجموعة الشحن الدنمركية ميرسك أنها ستعلق مرور سفنها من مضيق باب المندب وقناة السويس وإعادة توجيه السفن لتدور حول رأس الرجاء الصالح، وذلك بعد أن أثارت هجمات أمريكية وإسرائيلية على إيران اضطرابات في الشرق الأوسط.

وأضافت ميرسك في بيان « بسبب الوضع الأمني المتدهور في منطقة الشرق الأوسط عقب تصاعد الصراع العسكري، قررنا... تعليق إبحار سفننا مستقبلاً عبر قناة السويس ومضيق باب المندب في الوقت الحالي».

«بيتكوين» تتعافى بعد تراجعات حادة



ارتفع سعر عملة بيتكوين بأكثر من 2% لتقلص بشكل كبير خسائرها التي حققتها بعد الضربات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

وكانت صناديق تداول عملة بيتكوين قد سجلت صافي استثمارات إيجابية أسبوعية بـ 782 مليون دولار الأسبوع الماضي وذلك لأول مرة منذ 6 أسابيع.

كما ارتفعت عملات مشفرة مرتبطة بالذهب مثل PAXG و XAUT إلى أعلى مستوياتها تاريخياً لتتجاوز 5500 دولار مع توجهات المستثمرين للتحوط في ظل إغلاق الأسواق العالمية خلال الضربات الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

إغلاق الممرات البحرية يشعل الأسواق ويهدد صادرات النفط

تهديدات المضائق تربك الاقتصاد بخسائر مليارية

1 خسائر قياسية تضرب الخليج مع تصاعد التوترات العسكرية

2 المضائق الملتهبة تضع الاقتصاد الدولي أمام اختبار صعب

كتب خالد فهاد



تتصاعد التحذيرات الاقتصادية مع اشتداد التوترات العسكرية في محيط أهم ممرات الطاقة العالمية، وفي مقدمتها مضيق هرمز وباب المندب، حيث يرى خبراء أن استمرار الصراع قد يفرض فاتورة يومية باهظة على اقتصادات الخليج والأسواق الدولية، مع خسائر قد تتجاوز مليارات الدولارات نتيجة تعطل صادرات النفط وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتوقف حركة الطيران. ويؤكد اقتصاديون أن أي استهداف للموانئ الحيوية مثل ميناء جبل علي أو تعطيل الملاحة سيؤدي إلى اضطراب واسع في التجارة العالمية وارتفاع الأسعار، نظراً لاعتماد جزء كبير من إمدادات الطاقة على هذه الممرات.

ويرى مختصون أن إغلاق مضيق هرمز لن يستمر طويلاً، مرجحين تدخل قوى كبرى مثل الولايات المتحدة إلى أزمة شاملة. التفاصيل ص 3 - 5

3 تصعيد عسكري يهدد التجارة العالمية وخسائر بالمليارات يومياً

4 ناقلات النفط والطيران والشحن... ضحايا المواجهة الجيوسياسية

جسر جوي إلى جدة واستكمال الرحلات براً إلى دولة الكويت

«الخطوط الجوية الكويتية» تُفعل خطة إعادة المواطنين

أعلنت «الخطوط الجوية الكويتية» عن بدء تنفيذ ترتيبات خاصة لنقل المواطنين الكويتيين الراغبين في العودة إلى البلاد ممن لديهم حجوزات وتذاكر سفر مسبقة، وذلك عبر تسهيل رحلات جوية إلى مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، تمهيداً لاستكمال رحلتهم براً وصولاً إلى الكويت. وأكدت الشركة أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرصها على تسهيل عودة المواطنين وضمان وصولهم بأسرع وقت ممكن، مع توفير قنوات تواصل مباشرة للرد على الاستفسارات وتنسيق إجراءات السفر. أرقام التواصل مع خدمة العملاء:

- من داخل الكويت: 171
- من خارج الكويت: 00965-24345555 أو تحويله 171
- واتساب: 00965-1802050

وتأتي هذه الإجراءات ضمن خطة تشغيل مرنة تهدف إلى التعامل مع المستجدات وتوفير حلول نقل بديلة تضمن استمرارية حركة السفر وعودة المواطنين بأمان

عقب تعطيلها يوم أمس بسبب الاعتداء الإيراني

بورصة الكويت تعود للتداول اليوم

بدر الخرافي: بعد التحقق الكامل من استقرار الأوضاع في البلاد



بدر الخرافي

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، بدر ناصر الخرافي، عن استئناف جلسات التداول اعتباراً من يوم غد الاثنين الموافق 2 مارس 2026 مضيقاً أن القرار جاء بعد التحقق الكامل من استقرار الأوضاع في البلاد والتأكد من استيفاء جميع المتطلبات الفنية والتنظيمية، بما يضمن توفير بيئة تداول عادلة وشفافة تحافظ على انتظام السوق وتكافؤ الفرص بين جميع المتعاملين. وأوضح الخرافي: «لقد برهنت المرحلة الماضية على متانة وكفاءة المنظومة التقنية والتشغيلية للبورصة، حيث تم تفعيل خطط استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات وفق أعلى المعايير، ما أسهم في حماية البيانات وسلامة المراكز المالية

28.5 مليار دولار مكاسب السوق السعودي بدعم ارتفاع سهم أرامكو

حقق السوق السعودي مكاسب سوقية قدرها 28.5 مليار دولار على وقع ارتفاع سهم أرامكو بأكثر وتيرة منذ أكتوبر الماضي وينسبها بلغت 3.4 % بدعم من التوقعات المتفائلة التي تسود المتداولين بأن أسعار النفط ستتجه للارتفاع على وقع تصاعد المخاطر الجيوسياسية وإغلاق مضيق هرمز، حيث استقرت القيمة السوقية الرأسمالية للسوق السعودي عند 2.496 تريليون دولار، فيما أغلق السوق البحريني على خسائر سوقية رأسمالية قدرها 226.3 مليون دولار بالغا 71.68 مليار دولار والسوق العماني أغلق على خسائر قدرها 494.49 مليون دولار



هل حان وقت إعادة صياغة النظام المالي العالمي؟

طالع ص 13



«باركليز» يرفع توقعات النفط إلى 100 دولار

طالع ص 11

أخبار الشركات

5.5 مليون دينار خسائر «إنوفست» في الربع الرابع

قفزت خسائر شركة إنوفست خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 2042 % على أساس سنوي؛ وفق بيان لبورصة الكويت اليوم الأحد.

تكدت الشركة خسائر بقيمة 5.46 مليون دينار كويتي (17.91 مليون دولار أمريكي) في الثلاثة أشهر المنتهية بختام ديسمبر، مقابل 255.02 ألف دينار كويتي (828 ألف دولار أمريكي) خسائر خلال الربع الرابع من عام 2024. كما مُنيت «إنوفست» بخسائر في عام 2025 بلغت قيمتها 5.68 مليون دينار كويتي (18.63 مليون دولار أمريكي)، مقارنة بـ2.63 مليون دينار كويتي (8.52 مليون دولار أمريكي) خسائر العام السابق له، بزيادة 116 %.

وعزت الشركة النتائج المالية إلى تأثير السنة المالية بتسجيل مخصصات متحفظة مرتبطة بأحدى القضايا القانونية. كما شملت النتائج تسجيل مخصصات إضافية متعلقة بالتخارج من قطاع المقاولات بالإضافة إلى ذلك تأثير الإداء المالي بالمخصصات النظامية المرتبطة بشركة بن فقيه للاستثمار العقاري وذلك بخصوص إحدى مشروعات التطوير العقاري في إحدى الشركات الزميلة .

وتكدت «إنوفست» خسائر في أول 9 أشهر من العام الماضي بقيمة 220.82 ألف دينار كويتي (724 ألف دولار)، مقارنة بخسائر الفترة المماثلة من عام 2024 البالغة 2.35 مليون دينار كويتي (7.70 مليون دولار)، بتراجع 91 %.

«ألف طاقة» تُعلن توقيع مناقصة بـ62.1 مليون دينار

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة وطريقة الإفصاح عنها.

وتناقش تعديل المادة 62 ليجوز للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن توزع أرباحاً نقدية أو عينية على المساهمين في نهاية السنة المالية أو نهاية نصف السنة المالية، أو الفصل المالي، سواء بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي، أو للربع الثالث.

كما يجوز بقرار من الجمعية العامة العادية أن تفوض مجلس الإدارة مسبقاً في توزيع الأرباح السنوية المرحلية بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو للربع الثالث، على أن يكون هذا التوزيع من أرباح حقيقية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يمس هذا التوزيع رأس المال المدفوع للشركة، كما يجوز بقرار من الجمعية العامة العادية تفويض مجلس الإدارة في توزيع الأرباح للأسهم الممتازة من خلال توزيع أرباح نقدية.

وتسدد تلك الأرباح بشكل نصف سنوي بمعدل 3% على رصيد المبلغ النقدي المتراكم وغير المسترد من أصل مبلغ الاكتتاب، وذلك خلال فترة الإصدار وقبل تحويل الأسهم الممتازة لأسهم عادية، وفي حال عدم سداد أرباحاً للأسهم الممتازة. وتفوض الجمعية مجلس الإدارة دفع قيمة الأرباح المتراكمة في الفترة التالية بدون زيادة، ولا يجوز للجهة المصدرة أن تقوم باسترداد الأسهم الممتازة.

الأساسي للشركة ليصبح إسم الشركة / الشركة العملية للطاقة، شركة مساهمة كويتية عامة وعنوانها التجاري في مدينة الكويت ويجوز المجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب في الكويت أو في الخارج.

وتناقش تعديل المادة 31 ليتوافق في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف، وألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنابة بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير، أو التديس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو يعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام هذا القانون ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

وأوضحت أنه فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يجب أن يكون مالكاً بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثلته مالكا لعدد (1) من أسهم الشركة ، وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أي من الشروط المتقدمة زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط . وتناقش تعديل المادة (34) من النظام الأساسي للشركة ليصبح لا يجوز لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ولو كان ممثلاً لشخص طبيعي أو إعتباري أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره.

كما لا يجوز له التصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في أسهم الشركة التي هو عضو في مجلس إدارتها طيلة مدة عضويته إلا وفق قواعد وتعليمات الهيئة التي تنظم

أعلنت شركة العملية للطاقة «ألف طاقة» إتمام توقيع عقد مناقصة شركة صن دريلينج الكويت التابعة لها مع شركة نفط الكويت بقيمة 62.14 مليون دينار، ودعوة العمومية غير العادية للانعقاد.

ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، فإن أن الأثر على المركز المالي للشركة سيظهر اعتباراً من النصف الثاني من العام 2026، وتعتمد نسبة الأرباح التي يتوقع تحقيقها من العقد على ظروف العمل والتغيرات المتعلقة بالتنفيذ. يُشار إلى أن «ألف طاقة» أعلنت في 27 يناير 2025 ترسية مناقصة على شركة صن دريلينج الكويت التابعة، بقيمة 62.14 مليون دينار، وتتعلق بتوريد عدد 5 منصات حفر بربه للحفر وأعمال التدخل في الآبار (مع الخدمات). وفي بيان منفصل، أعلنت الشركة دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد في 18 مارس 2026 وذلك لمناقشة تعديلات بالنظام الأساسي للشركة.

وتناقش العمومية الموافقة على تعديل المادة رقم (1) من النظام الأساسي للشركة لتصبح «تأسست الشركة طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1/2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وهذا النظام الأساسي وأحكام هذه العقود وهذا النظام الأساسي المبينة أحكامه فيما بعد شركة مساهمة كويتية عامة تسمى (الشركة العملية للطاقة).

كما تجتب الموافقة على تعديل المادة رقم (3) من النظام

أرباح «الصفاء» تتضاعف 24 مرة في الربع الرابع

في معظم مؤشرات الأداء التشغيلي خلال عام 2025 في دعم نمو صافي ربح الشركة الأم.

وأوصى مجلس الإدارة للجمعية العامة بالموافقة على توزيع أرباح - أسهم منحة - عن السنة المالية 2025 بنسبة 5 % من رأس المال المصدر والمدفوع (5) فلوس للسهم الواحد).

وحققت «الصفاء» أرباحاً بقيمة 5.32 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، بالمقارنة مع أرباح الفترة المماثلة من عام 2024 البالغة 206.06 ألف دينار، بارتفاع 2481.81 %.

بمستواها في العام السابق له البالغ 217.69 ألف دينار.

ويعود السبب الرئيسي للزيادة في صافي ربح الشركة الأم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 إلى التسوية التي تم التوصل إليها مع مجموعة شركات إيفولفنس كاييتال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يأتي ذلك إلى جانب تسلم الدفعة الأولى وفقاً لشروط اتفاقية التسوية والمفصح عنها سابقاً بتاريخ 9 يناير2025، كما ساهم التحسن الملحوظ

أظهرت القوائم المالية تضاعف أرباح شركة الصفاء للاستثمار في الربع الرابع من عام 2025 بنحو 24 مرة بنسبة تُقدر بـ 2346 % سنوياً؛ تزامناً مع التوصية بتوزيع أسهم منحة.

ووفق بيان لبورصة الكويت، بلغت أرباح الشركة 284.62 ألف دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بختام ديسمبر الماضي مقابل 11.64 ألف دينار أرباح الربع الرابع من عام 2024.

وقفزت أرباح «الصفاء» في عام 2025 بنحو 2475 % عند 5.60 مليون دينار، مقارنة

توزيع 14 % أرباح نقدية على مساهمي «وربة للتأمين»

المسجلة إلى انخفاض في صافي النتائج المالية للتأمين بمقدار 1.69 مليون دينار كويتي، ويقلبه زيادة في صافي دخل الاستثمارات بمقدار 754.4 ألف دينار كويتي. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام الماضي بنسبة 14 % من القيمة الاسمية للسهم، بإجمالي 3.65 مليون دينار.

وسجلت «وربة للتأمين» ربحاً بقيمة 3.63 مليون دينار أول 9 أشهر من عام 2025، مقابل 4.68 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق له، بانخفاض سنوي 22.44 %.

انخفضت أرباح شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين في الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 4.01 % سنوياً؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت اليوم الأحد.

بلغت أرباح شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين في الربع الرابع من العام السابق 900.89 ألف دينار، مقابل 938.54 ألف دينار ربح الربع ذاته من عام 2024.

كما تراجعت أرباح «وربة للتأمين» خلال عام 2025 بنحو 19.36 % عند 4.53 مليون دينار، مقارنة بمستواها في العام السابق له البالغة 5.62 مليون دينار. وعزا البيان النتائج

«نابيسكو» تُعلن توقيع عقد مناقصة وتأسيس شركة

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو» توقيع عقد مناقصة مع شركة نفط الكويت بـ11.86 مليون دينار كويتي، وتأسيس شركة تابعة جديدة.

ووفق بيان لبورصة الكويت فإن المناقصة تتمثل في اتفاقية توريد طويلة الأجل لمدة 5 سنوات لمعدات تعليق أنابيب التغليف الحفر الآبار التطويرية وإصلاحها مع الخدمات.

وتوقعت الشركة أن يكون هامش الربح لهذا العقد 6 %، ويعتمد ذلك على ظروف تنفيذ العقد وسير العمل.

كما أعلنت «نابيسكو» تأسيس شركة تابعة في دولة الإمارات العربية المتحدة برأس مال وقدرة 150 ألف درهم إماراتي، مشيرة إلى أنه لا يوجد أثر مالي لذلك.

وسجلت «نابيسكو» ربحاً أول 9 أشهر من العام الماضي بقيمة 12.70 مليون دينار، مقابل 8.49 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2024، بنمو سنوي 49.55 % سنوياً.

3 % ارباح نقدية و7 % منحة لمساهمي «الخصوصية»

بلغت أرباح شركة مجموعة الخصوصية القابضة في الربع الرابع نحو 403.35 ألف دينار في الثلاثة مقابل 495.15 ألف دينار أرباح الربع الرابع من عام 2024.

وسجلت «الخصوصية» أرباحاً في عام 2025 بنحو 2.20 ملي و ن دينار، بزيادة 36.52 % عن قيمتها البالغة 1.61 مليون دينار في العام الذي يسبقه.

وعزت المجموعة زيادة أرباحها السنوية إلى ارتفاع العمليات والأرباح التشغيلية؛ إذ بلغ صافي الربح التشغيلي للعام الماضي 23.64 مليون

صدور حكم أول درجة لصالح «الامتياز» في دعوى تظلم

أعلنت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية صدور حكم أول درجة لصالحها في دعوى تظلم من قرار المستشار رئيس إدارة التنفيذ الصادر بتاريخ 12 مايو 2025 بملف التنفيذ رقم (192341680).

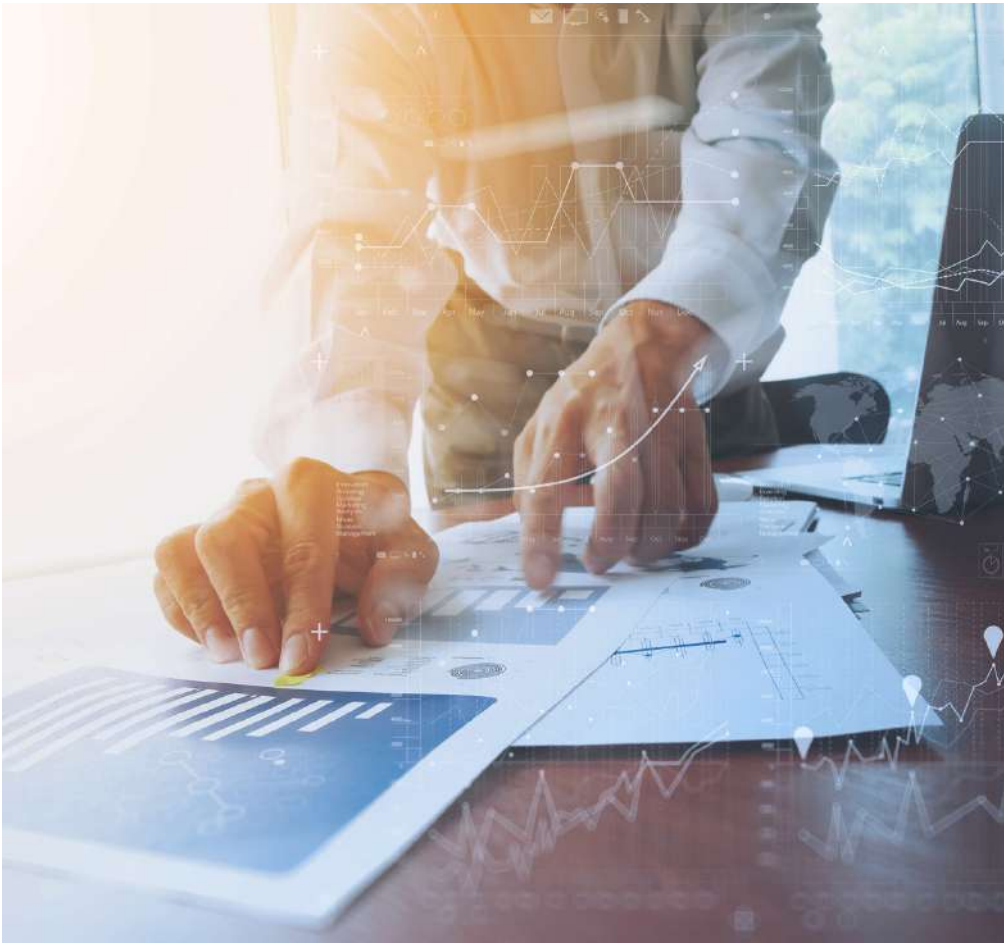
وقضى الحكم وفق بيان الشركة لبورصة الكويت، برفض التظلم وتأييد قرار رئيس إدارة التنفيذ. يُشار إلى أن الدعوى مرفوعة من شركة بيت الاستثمار الخليجي ضد مجموعة الامتياز الاستثمارية وآخرين.

تابعة لـ«معادن» توقع عقد مناقصة بـ8.85 مليون دينار

أعلنت شركة المعادن والصناعات التحويلية توقيع شركة تابعة لها عقد مناقصة مع الديوان الأميري الكويتي، بقيمة 8.85 مليون دينار كويتي.

ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت؛ فإن المناقصة تتعلق بأعمال التشغيل والصيانة للمرافق التابعة لمركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، وتبلغ مدة العقد 5 سنوات. وأوضحت أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي حالياً على البيانات المالية للشركة.

يُشار إلى أن «معادن» مُنبت بخسائر بقيمة 44.68 ألف دينار خلال عام 2025، مقابل أرباح بلغت 62.02 ألف دينار في عام 2024.



وقف التداول على «آبار» لحين سداد رسوم الاشتراك

أعلنت بورصة الكويت، انتهاء المدة المحددة لسداد رسم الاشتراك السنوي في البورصة عن عام 2026.

وتبعاً لذلك ستقوم البورصة بوقف التداول على أسهم شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة المتخلفة عن سداد الرسوم اعتباراً من يوم الأحد الموافق 16 مارس 2026؛ لحين سداد رسوم الاشتراك ورسوم التأخير.

وكانت «آبار» قد حققت أرباحاً بقيمة 2.61 مليون دينار خلال التسعة أشهر المنتهية بـ 31 ديسمبر 2025، مقابل 2.44 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق له، بنمو سنوي 6.62 %.

اقتصاد تحت النار

اقتصاديون لـ «عالم الاقتصاد» :

خسائر مليارية يومياً مع استمرار الحرب

عيد الشهري : خسائر بالمليارات يتكبدها الخليج حال غلق مضيق هرمز

1 محمد رمضان : غلق مضيق هرمز لا يمكنه أن يستمر سوى أيام معدودة

كتب خالد فهاد



عيد الشهري



محمد رمضان

هرمز، مبيناً أنه مع كل يوم يتم فيه الاغلاق، تخسر الدول الخليجية المصدرة للنفط إيرادات لعدد 20 مليون برميل يومياً. وهي خسائر تتعدى المليار دولار يومياً بالأسعار الحالية. كما أن هناك أيضاً توقف الشحن البحري لدول الخليج وهو ما يرفع أسعار الشحن بسبب توجه سفن الشحن لموانئ أبعد ، بالإضافة لارتفاع تكاليف التأمين إلى ناقلات النفط والسفن التجارية. كما أن توقف الطيران في دول الخليج يكبد شركات الطيران خسائر بالملايين عن كل يوم تتوقف فيه الرحلات. لذلك كل يوم تستمر فيه الحرب سيكلف دول الخليج مليارات من الخسائر الاقتصادية.

من جهة وإيران من جهة أخرى سيختلف وفق الضرر الناشئ عن تلك الحرب. وأضاف رمضان أن إغلاق مضيق هرمز لن يستمر طويلاً ، فلا يمكن لأي دولة أن تتحمل غلق المضيق سوى لأيام معدودة.

خسائر مليارية

بدوره ، أوضح مدير عام شركة الأجيال القادمة عيد الشهري الرشيدي لتداعيات الضربات على الموانئ أنه سيكون هناك تكاليف كبيرة على الاقتصادات الخليجية. وقال إن أول تلك الخسائر الكبيرة تتمثل في عدم بيع النفط بيع النفط بعد إغلاق مضيق

القوى العظمى السماح لمضيق هرمز بالغلق سوى أيام معينة . وأضاف يمكن رؤية القيام بعمليات برية للسيطرة على المضيق ، كما أنه لا يمكن السماح بالإغلاق لفترة طويلة. وأشار إلى أن الضرر الاقتصادي بسبب ضرب الموانئ أو غلقها أو التهديد بغلق بعضها سيكون لفترة قصيرة جداً ولو قسمناها على السنة سيكون الضرر محدود.

وبين أن الأضرار الأخرى التي تنشأ على وقع استمرار تداعيات الحرب بين أميركا والكيان المحتل

صعب بين الحفاظ على الاستقرار المالي وامتصاص صدمات الأسواق العالمية وأكدوا أن استهداف المصافي والناقلات وكذلك الموانئ في دول المنطقة مع غلق مضيق هرمز وكذلك باب المندب من شأنه تكبد الاقتصاد خسائر بالمليارات ورفع تكلفة الشحن لمستويات فلكية. وبيّنوا أن توجيه ضربات لموانئ هامة مثل ميناء جبل علي أو غلق مضيق هرمز أو مضيق باب المندب من شأنه أن يكون له تأثيرات سلبية على الاقتصادات الخليجية بشكل كبير.

أيام معدودة

في البداية ، أكد الباحث الاقتصادي محمد رمضان أن عمليات ضرب الموانئ أو غلق مضيق هرمز لا يمكن أن تستمر سوى أيام معدودة ، فلا يمكن للولايات المتحدة أو بريطانيا أو

تصلح بين الحفاظ على الاستقرار المالي وامتصاص صدمات الأسواق العالمية وأكدوا أن استهداف المصافي والناقلات وكذلك الموانئ في دول المنطقة مع غلق مضيق هرمز وكذلك باب المندب من شأنه تكبد الاقتصاد خسائر بالمليارات ورفع تكلفة الشحن لمستويات فلكية. وبيّنوا أن توجيه ضربات لموانئ هامة مثل ميناء جبل علي أو غلق مضيق هرمز أو مضيق باب المندب من شأنه أن يكون له تأثيرات سلبية على الاقتصادات الخليجية بشكل كبير.

وأوضحوا أن غلق مضيق هرمز لا يمكن لأي اقتصاد في العالم تحمله لأكثر من أيام معدودة فقط

في وقت تتسارع فيه وتيرة التصعيد العسكري في أهم شرايين الطاقة العالمية، تتزايد المخاوف من أن تتحول التوترات الجيوسياسية إلى فائتورة اقتصادية باهظة تدفعها دول الخليج يومياً، مع ارتفاع مخاطر استهداف الموانئ وتهديد الملاحة في مضيق مضيق هرمز وباب المندب. ويرى اقتصاديون في تصريحات خاصة لـ عالم الاقتصاد أن استمرار الحرب لا يعني مجرد اضطراب مؤقت في الإمدادات، بل يفتح الباب أمام سيناريو خسائر مليارية يومية، نتيجة توقف تصدير النفط وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتعطل حركة الطيران، ما يضع اقتصادات المنطقة أمام اختبار

تطورات ميدانية تضخم المخاطر

يرى محللون أن استهداف موانئ استراتيجية مثل ميناء جبل علي سيؤدي إلى شلل جزئي في حركة التجارة الإقليمية، باعتباره مركز إعادة تصدير رئيسياً يربط آسيا بأوروبا وأفريقيا. كما أن أي تصعيد مباشر بين الولايات المتحدة وإيران، أو تدخل عسكري من بريطانيا، سيزيد من علاوة المخاطر السياسية في أسواق الطاقة والمال.

يرى محللون أن استهداف موانئ استراتيجية مثل ميناء جبل علي سيؤدي إلى شلل جزئي في حركة التجارة الإقليمية، باعتباره مركز إعادة تصدير رئيسياً يربط آسيا بأوروبا وأفريقيا. كما أن أي تصعيد مباشر بين الولايات المتحدة وإيران، أو تدخل عسكري من بريطانيا، سيزيد من علاوة المخاطر السياسية في أسواق الطاقة والمال.

صدمة نفطية فورية

- خسارة تصدير نحو 20 مليون برميل يومياً من نفط الخليج.
- فاقد إيرادات يتجاوز مليار دولار يومياً وفق الأسعار الحالية.
- ارتفاع حاد في أسعار الطاقة عالمياً ينعكس تضخماً داخلياً.

ضربة لقطاع النقل

- توقف الملاحة في الممرات الحيوية يرفع تكاليف الشحن بنسبة كبيرة.
- شركات التأمين البحري تقرض علاوات مخاطر حرب.
- اضطراب السفن لتغيير المسارات لمسافات أطول.

نزيف الطيران

- تعليق الرحلات الجوية في أجواء النزاع.
- خسائر يومية بالملايين لشركات الطيران.
- تراجع حركة السياحة والسفر التجاري.

توقف رحلات الطيران

يكبد شركات الطيران خسائر بالملايين يومياً

ارتفاع تكاليف الشحن

والتأمين على وقع استمرار تداعيات الحرب

الفاتورة الباهظة:

التداعيات الاقتصادية لتصعيد الحرب في المنطقة



خاص «عالم الاقتصاد»

اقتصاد تحت النار

يهدّد سلاسل الإمداد العالمية

التصعيد العسكري يضع موانئ الخليج تحت ضغط استثنائي

1 باب المندب والبحر الأحمر بين التوترات الأمنية وضغوط التجارة الأوروبية

2 موانئ عُمان تبرز خيار بديل لتخفيف الاعتماد على مسارات عالية المخاطر

كتب خالد فهاد

دخلت منطقة الخليج مرحلة دقيقة من التوتر الجيوسياسي عقب الضربات الأمريكية والإسرائيلية الأخيرة التي استهدفت مواقع داخل إيران، وما تبعها من تصعيد سياسي وعسكري متبادل. وبينما يتركز الاهتمام الإعلامي على المشهد العسكري، تتجه أنظار الأسواق العالمية إلى ما هو أبعد من ساحات المواجهة: أمن الممرات البحرية والموانئ الاستراتيجية في المنطقة. فالخليج العربي والبحر الأحمر لا يمثلان مجرد مساحات جغرافية، بل يشكلان أحد أهم شرايين الاقتصاد العالمي، إذ تمر عبرهما نسبة كبيرة من تجارة الطاقة والبضائع بين آسيا وأوروبا. وأي اضطراب في هذه المسارات ينعكس فوراً على أسعار النفط، وكلفة الشحن، وسلاسل الإمداد، والتضخم العالمي.

مضيق هرمز.. معادلة الطاقة العالمية

يبقى مضيق هرمز نقطة الاختناق الأكثر حساسية في العالم، إذ يمر عبره ما يقارب خمس تجارة النفط العالمية ونسبة كبيرة من صادرات الغاز الطبيعي المسال. التصعيد الأخير أعاد إلى الواجهة المخاوف التقليدية المتعلقة بحرية الملاحة في المضيق. وحتى دون حدوث إغلاق فعلي، فإن مجرد ارتفاع مستوى التوتر يرفع تكاليف التأمين البحري ويزيد تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. تاريخياً، أثبتت الأسواق أن علاوة المخاطر تُسعر سريعاً، ما يعني أن

أي إشارة إلى تهديد محتمل تكفي لدفع الأسعار إلى الارتفاع قبل وقوع أي تعطيل فعلي.

جبل علي.. ركيزة اللوجستيات الإقليمية

يُعد ميناء جبل علي في دبي أحد أكبر الموانئ في الشرق الأوسط وأكثرها نشاطاً، ويمثل مركزاً محورياً لإعادة التصدير إلى دول الخليج وأفريقيا وجنوب آسيا. ويديره عملاق الخدمات اللوجستية موانئ دبي العالمية، التي تدير شبكة موانئ عالمية واسعة.

أهمية جبل علي لا تكمن فقط في حجم الحاويات التي يتعامل معها سنوياً، بل في كونه حلقة أساسية في سلاسل الإمداد الدولية. ومع ارتفاع مستوى التوتر في المنطقة، تزداد حساسية الميناء لأي تغير في بيئة الأمن البحري، سواء من حيث كلفة التأمين أو إعادة توجيه بعض خطوط الشحن.

الخبراء يشيرون إلى أن الموانئ الكبرى لا تتوقف في أوقات الأزمات، لكنها تعمل تحت ضغط أكبر، مع ارتفاع علاوة المخاطر وتباطؤ نسبي في حركة بعض السفن.

باب المندب والبحر الأحمر.. حلقة مكلمة في سلسلة القلق

من جهة أخرى، يشكل مضيق باب المندب نقطة عبور حيوية للتجارة المتجهة إلى قناة السويس. وقد شهدت المنطقة خلال الأشهر الماضية تحديات أمنية متفرقة، ما دفع بعض شركات الشحن إلى تعديل مساراتها.

التزامن بين توتر محتمل في هرمز وضغوط أمنية في البحر الأحمر يخلق سيناريو مقلقاً للأسواق، إذ تعتمد نسبة كبيرة من التجارة العالمية على هذين الممرين بشكل متكامل. وأي اضطراب مزدوج قد يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ

في تكاليف النقل البحري وتأخير في وصول السلع.

موانئ عُمان... البديل الهادئ

في هذا السياق، تبرز أهمية الموانئ العُمانية، وفي مقدمتها ميناء الدقم وميناء صحار، اللذان يتمتعان بموقع جغرافي يمنحهما هامش أمان نسبي خارج عنق الزجاجة المباشر لمضيق هرمز.

ويرى مراقبون أن تنامي الاستثمارات في هذه الموانئ يعكس توجهاً إقليمياً لتنويع المسارات وتقليل الاعتماد على نقاط الاختناق التقليدية. وفي أوقات التوتر، تزداد أهمية البدائل اللوجستية كجزء من استراتيجيات إدارة المخاطر.

انعكاسات محتملة على الاقتصاد الخليجي

اقتصادات الخليج اليوم أكثر تنوعاً مقارنة بالعقود السابقة،

القلق، فإن التحولات الجيوسياسية غالباً ما تفتح مسارات جديدة للاستثمار. قطاعات مثل اللوجستيات، وإدارة سلاسل الإمداد، والتأمين البحري، والأمن السيبراني المرتبط بالموانئ، مرشحة لمزيد من النمو في ظل البيئة الحالية.

كما أن التركيز على تنويع الاقتصاد وتقوية الصناعات المحلية قد يقلل من تأثير أي اضطرابات مستقبلية في حركة التجارة الدولية.

مفاصل حيوية

التصعيد الأمريكي الإيراني الأخير لا يقتصر تأثيره على البعد العسكري، بل يمتد إلى قلب النظام الاقتصادي العالمي. الموانئ والممرات البحرية في الخليج والبحر الأحمر أصبحت في صدارة الاهتمام، باعتبارها مفاصل حيوية في حركة الطاقة والتجارة.

من جبل علي إلى الدقم، ومن هرمز إلى باب المندب، تتشابك السياسة بالجغرافيا بالاقتصاد في معادلة دقيقة. ويبقى استقرار الملاحة البحرية عاملاً أساسياً في الحفاظ على توازن الأسواق العالمية. المرحلة المقبلة ستحدد ما إذا كان التصعيد سيبقي في إطار الضغوط المحدودة، أم سيتحول إلى عامل يعيد رسم خريطة التجارة في المنطقة. لكن المؤكد أن الموانئ الخليجية لم تعد مجرد بوابات عبور، بل أصبحت جزءاً من معادلة أمن اقتصادي عالمي معقد.



لكنها لا تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستقرار أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد البحرية.

التأثيرات المحتملة تشمل:

- 1 - تقلبات في أسعار النفط والغاز.
 - 2 - ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين.
 - 3 - ضغوط تضخمية على السلع المستوردة.
 - 4 - زيادة الحاجة إلى التخزين الاستراتيجي.
- في المقابل، قد تدفع التطورات الحالية دول المنطقة إلى تسريع مشاريع الربط البري، وتعزيز قدرات الأمن البحري، وتطوير الموانئ البديلة، بما يعزز مرونة الاقتصادات في مواجهة الأزمات.

بين المخاطر والفرص

رغم أن المشهد يحمل قدراً من

5 مضيق هرمز يعود إلى الواجهة.. خمس نفط العالم يمر عبر نقطة الاختناق الأخطر

4 شركات الشحن العالمية تعيد تقييم مساراتها وسط مخاوف من تصعيد ممتد

3 أسواق الطاقة تتفاعل سريعاً.. وعلاوة القلق تسبق أي تعطيل فعلي للملاحة





اقتصاد تحت النار

شريان التجارة العالمي في مرمى التصعيد بعد الضربات على إيران

باب المندب تحت التهديد.. صدمة محتملة للتجارة والطاقة

10 - 12 % من التجارة العالمية تمر عبر

المضيق... وأي تعطيل يهز أسواق الطاقة فوراً

6.2 مليون برميل نפט يومياً تحت

تهديد المخاطر الجيوسياسية

في لحظات التصعيد الجيوسياسي، تتحول الممرات البحرية الاستراتيجية إلى مؤشرات حساسة لقياس المخاطر الاقتصادية. ومع تصاعد التوترات الإقليمية عقب الضربات التي استهدفت إيران، عاد مضيق باب المندب إلى صدارة المشهد بوصفه أحد أهم مفاصل النظام التجاري العالمي. الحديث عن احتمال إغلاقه، ولو جزئياً، لا يُقرأ كخبر أمني فحسب، بل كسيناريو اقتصادي بالغ التأثير على أسواق الطاقة، وحركة التجارة، ومستويات التضخم عالمياً.

الحارس الجنوبي للقناة. فالغالبية العظمى من السفن المتجهة إلى السويس تمر أولاً عبر باب المندب. وبدونه، تفقد القناة جزءاً كبيراً من قيمتها اللوجستية.

أي تعطيل في المضيق يعني عملياً:

- 1 - تراجع عدد السفن العابرة لقناة السويس.
 - 2 - انخفاض إيرادات العبور.
 - 3 - ضغط مالي على الاقتصاد المصري الذي يعتمد على القناة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.
- وبذلك يصبح التأثير مزدوجاً: ضربة مباشرة لحركة التجارة، وضغط غير مباشر على اقتصادات الدول المرتبطة بالممر.

ثالثاً: ارتباط التصعيد ضد إيران بمخاطر المضيق

رغم أن إيران لا تطل جغرافياً على باب المندب، فإن البيئة الإقليمية المتشابكة تجعل المضيق ضمن دائرة التوتر غير المباشر. ففي حال توسع المواجهة أو تصاعدت الضربات، قد تُستخدم الممرات البحرية كورقة ضغط استراتيجية.

السيناريوهات المحتملة تشمل:

- 1 - تصعيد أمني غير مباشر يؤثر

أسعار السلع المنقولة، من المواد الخام إلى السلع الاستهلاكية.

علاوة المخاطر في أسواق النفط

يمر عبر باب المندب ملايين البراميل يومياً، ما يجعله نقطة محورية لاستقرار أسواق الطاقة. أي تعطيل يؤدي إلى:

- قفزة فورية في أسعار النفط.
- تقلبات حادة في أسواق المشتقات.
- زيادة تكاليف النقل للمنتجات البترولية.

رابعاً: سيناريو الإغلاق الكامل... التكلفة الاقتصادية المباشرة

إذا افترضنا إغلاقاً كاملاً للمضيق حتى لو كان مؤقتاً، فإن النتيجة الفورية ستكون تعطيل طريق البحر الأحمر وقناة السويس، ما يضطر السفن إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا.

عندما ترتفع تكاليف الشحن والطاقة، تنتقل العدوى سريعاً إلى بقية الاقتصاد. فالزيادة في تكاليف النقل تعني:

- ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.
- زيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة.
- ضغط إضافي على الصناعات الأوروبية المعتمدة على



زيادة تكاليف الشحن.

ثامناً: أسواق المال والملاذات الآمنة

- التوترات في الممرات البحرية الاستراتيجية عادة ما تؤدي إلى:
- تراجع في أسواق الأسهم.
- ارتفاع أسعار الذهب.
- زيادة الطلب على الدولار.
- تقلبات في عملات الأسواق الناشئة.

الاستثمار في أوقات الأزمات يتجه نحو الأصول الآمنة، ما يزيد من تذبذب الأسواق العالمية.

تاسعاً: الخصائص الجغرافية.. نقطة قوة أم هشاشة؟

عرض المضيق البالغ نحو 30 كيلومتراً في أضيق نقاطه يجعله ممرأً ضيقاً نسبياً مقارنة بحجم الحركة التي يمر بها. هذه الجغرافيا تمنحه أهمية مضاعفة:

- سهولة التأثير عليه أمنياً.
- حساسية عالية لأي حادث ملاحي.
- اعتماد عالمي كبير على نقطة عبور محدودة المساحة.

تحكم اليمن من الشرق، وجيبوتي وإريتريا من الغرب، يمنحه بعداً سياسياً وجيوسياسياً معقداً، إذ تتداخل فيه الحسابات الإقليمية والدولية.

عاشراً: هل الإغلاق واقعي؟

رغم خطورة السيناريو، فإن الإغلاق الكامل لممر بحري دولي يظل خياراً شديد الكلفة سياسياً وعسكرياً. القوى الكبرى لديها مصلحة مباشرة في الحفاظ على حرية الملاحة، ومن المرجح أن تتحرك سريعاً لمنع شلل طويل الأمد. الأقرب للواقع هو استمرار التوترات وارتفاع مستوى المخاطر دون انقطاع كلي طويل.

بوابة إستراتيجية لقناة السويس

مضيق باب المندب ليس مجرد ممر مائي ضيق بين ضفتين، بل هو شريان طاقة عالمي وبوابة استراتيجية لقناة السويس، يستحوذ على 10-12 % من حركة التجارة العالمية ويمر عبره نحو 6.2 مليون برميل نפט يومياً. أي اضطراب فيه يترجم فوراً إلى ارتفاع في تكاليف الشحن، وقفزة في أسعار الطاقة، وضغوط تضخمية عالمية.

وفي ظل التصعيد الإقليمي بعد الضربات على إيران، يصبح المضيق نقطة قياس حساسة لمستوى المخاطر في المنطقة. الإغلاق الكامل قد يكون مستبعداً على المدى الطويل، لكنه يظل احتمالاً ذا أثر صادم. أما السيناريو الأكثر واقعية فهو اضطراب ممتد يرفع كلفة التجارة والطاقة تدريجياً.

في عالم مترابط بشدة، قد يؤدي خلل في ممر عرضه 30 كيلومتراً إلى موجة اقتصادية تضرب القارات الخمس. ولهذا، يبقى استقرار باب المندب ليس شأنًا إقليمياً فحسب، بل ضرورة حيوية للاقتصاد العالمي بأسره.

مكاسب محتملة:

- ارتفاع أسعار النفط يعزز الإيرادات الحكومية.
- تحسن الفوائض المالية على المدى القصير.

تحديات:

- زيادة تكاليف الواردات.
- ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.
- ضغوط تضخمية داخلية.

في حالة الكويت مثلاً، قد تستفيد المالية العامة من ارتفاع النفط، لكن المستهلك المحلي قد يواجه ارتفاعاً في أسعار السلع المستوردة نتيجة

استقرار سعر صرف الدينار أمام الدولار

تباين سعر صرف الدينار الكويتي، أمام سلة عملات عربية وأجنبية، تزامناً مع تصاعد الأعمال العسكرية في المنطقة. وحسب النشرة اليومية لبنك الكويت المركزي، فقد استقر سعر صرف الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي و5 عملات عربية عند مستوى الثلاثاء الماضي. وأشار «المركزي» إلى أن سعر صرف الدينار الكويتي قد انخفض أمام الفرنك السويسري واليورو بنسبة 0.88 % و0.30 % على التوالي.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع الدينار الكويتي مقابل الين الياباني بـ0.62 %، والجنيه الإسترليني بنحو 0.02 %.

يُشار إلى أن دولة الكويت كانت في عطلة رسمية يومي الأربعاء والخميس الماضيين؛ احتفالاً بالعيد الوطني ويوم التحرير، وذلك قبل أن تتصاعد الأعمال العسكرية بالأمس، بعد استهداف القوات الإيرانية منشآت عسكرية وحيوية في دولة المنطقة بينها الكويت، عقب شن قوات الاحتلال الإسرائيلي هجوماً على إيران.

الذهب يكسر حاجز الـ50 دينار

أعلنت وزارة التجارة والصناعة، أسعار تداول الذهب في دولة الكويت، وذلك في أول يوم عمل عقب الهجوم الإيراني. وبحلول الساعة 08:05 صباحاً بتوقيت الكويت، فقد سجل سعر جرام الذهب عيار 24 نحو 50.654 دينار، وبلغ سعر جرام الذهب عيار 22 نحو 46.476 دينار.



الرومي: نهج حذر ومرن يواكب متغيرات العرض والطلب

وزير النفط: زيادة الإنتاج خطوة لتعزيز استقرار السوق

1 206 آلاف برميل يومياً زيادة جماعية اعتباراً من أبريل

2 اجتماعات شهرية لمراقبة الالتزام وخطط التعويض



طارق الرومي

أكد وزير النفط الكويتي طارق الرومي أن الكويت تواصل دعمها لآليات العمل المشترك ضمن تحالف أوبك+ والمشاركة الفاعلة في المناقشات الرامية لتحقيق توازن مستدام في السوق النفطية، بما يتوافق مع المؤشرات الفعلية للسوق العالمية ومتطلبات الاستقرار على المدى المتوسط.

وأوضح الرومي، في تصريح عقب ترؤسه وفد الكويت في اجتماع الدول الثماني المشاركة في اتفاق التخرج من خفض الطوعي للإنتاج، أن الاجتماع يأتي في إطار المتابعة الدورية لأوضاع السوق ومراجعة مستويات العرض والطلب ومدى الالتزام بال مسار المتفق عليه، بما يعزز أمن الإمدادات خلال المرحلة الحالية. وأشاد بقرار الدول المشاركة رفع إجمالي الإنتاج بمقدار 206 آلاف برميل يومياً لشهر أبريل 2026، مشيراً إلى أن القرار يعكس حرص المنتجين على إدارة مرحلة التخرج تدريجياً وبمسؤولية في ظل تعاف موسمي للطلب يحد من التقلبات غير المبررة ويدعم تعافي الاقتصاد العالمي.

وبيّن أن معدل إنتاج الكويت في أبريل المقبل سيبلغ 2.596 مليون برميل يومياً ضمن تطبيق مسار التخرج من اتفاق خفض الطوعي، لافتاً إلى أن الوفد الكويتي ضم أيضاً الممثل الوطني لدى المنظمة الشيخ عبدالله صباح سالم الحمود الصباح.

وفي السياق ذاته، أعلنت الدول الثماني الأعضاء في التحالف، المملكة العربية السعودية و«روسيا» و«العراق» و«الإمارات» و«كازاخستان» و«الجزائر» و«عمان» إضافة إلى الكويت، عقب اجتماع افتراضي عُقد الأحد 1 مارس 2026، استئناف إعادة كميات التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يومياً التي أعلن عنها في أبريل 2023.

ونكرت المنظمة في بيان أن القرار جاء في ضوء النظرة المستقرة للاقتصاد العالمي والأسس الإيجابية الحالية للسوق، ولا سيما انخفاض المخزونات النفطية، مؤكدة أن إعادة الكميات ستتم تدريجياً، جزئياً أو كلياً، وفق متغيرات السوق. كما شددت الدول على تبني نهج حذر ومرن يتيح زيادة أو إيقاف أو عكس التعديلات عند الحاجة، بما يشمل التعديلات التطوعية السابقة البالغة 2.2 مليون برميل يومياً التي أعلنت في نوفمبر 2023.

وأشارت إلى أن الخطوة تتيح للدول المشاركة تسريع عمليات التعويض عن أي زيادات إنتاج سابقة منذ يناير 2024، مع استمرار مراقبة الالتزام عبر لجنة الرقابة الوزارية المشتركة. واتفق على عقد اجتماعات شهرية لمراجعة النظطة والتعافي الموسمي الملحوظ في الطلب العالمي.

آلية الاستقرار والرقابة السوقية



نهج حذر ومرن
القدرة على زيادة أو إيقاف أو عكس التعديلات الإنتاجية فوراً حسب متغيرات السوق.



مراجعة شهرية دورية
عقد اجتماعات شهرية لمراقبة الالتزام بالحصص ومتابعة خطط التعويض عن أي زيادات سابقة.



مؤشرات سوقية إيجابية
القرار مدعوم بانخفاض المخزونات النفطية والتعافي الموسمي الملحوظ في الطلب العالمي.

خاص «عالم الاقتصاد»

أوبك+: استراتيجية التخرج والعودة التدريجية للإمدادات (أبريل 2026)

اتفاق 8 دول من تحالف "أوبك+" على خطة لزيادة إنتاج النفط تدريجياً بدءاً من أبريل 2026، من خلال مسار مرن يهدف لمواكبة تعافي الطلب العالمي وضمان توازن السوق بعيداً عن التقلبات.

خريطة الإنتاج والزيادات المقررة

206
آلاف برميل يومياً
إجمالي الزيادة الجماعية المقررة للدول الثمانية المشاركة اعتباراً من شهر أبريل 2026.

2.596
مليون برميل يومياً
حصة الإنتاج المستهدفة لدولة الكويت في أبريل ضمن مسار التخرج من خفض الطوعي.

استئناف ضخ 1.65 مليون برميل
البدء بإعادة كميات التخفيضات الطوعية الإضافية المعلن عنها سابقاً في أبريل 2023.



دول التخفيضات الأولية (2023)
الكويت، السعودية، روسيا، الإمارات
1.65 مليون برميل يومياً (إجمالي التخفيضات)
5 أبريل 2026 (موعد الاجتماع القادم)

دول التخفيضات الإضافية
العراق، كازاخستان، الجزائر، عمان

2.2 مليون برميل يومياً

مراجعة التطورات دورياً (موعد الاجتماع)

اتحاد مصارف الكويت يؤكد استثمار الخدمات المصرفية بكفاءة وجاهزية كاملة

تقديم خدماتها من خلال فروعها المختلفة بصورة طبيعية ومنظمة، إلى جانب استمرار عمل جميع القنوات المصرفية الرقمية، بما في ذلك التطبيقات البنكية والخدمات الإلكترونية، على مدار الساعة، بما يتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم بكل سهولة وأمان. واختتم الاتحاد سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ دولة الكويت وشعبها، ويدعم عليها نعمة الأمن والأمان والاستقرار.

على النحو المعتاد ودون أي تأثر بالظروف القائمة. وأشار الاتحاد إلى توافر السيولة النقدية بصورة مستمرة في أجهزة السحب الآلي (ATMs)، مؤكداً أن البنوك تعمل على تغذية هذه الأجهزة بشكل دوري ومنظم بما يضمن جاهزيتها الدائمة لتلبية احتياجات العملاء دون انقطاع. كما شدد الاتحاد على أن البنوك تواصل

أكد اتحاد مصارف الكويت حرص القطاع المصرفي على مواصلة تقديم خدماته بكفاءة عالية وجاهزية تامة، في ضوء الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد، وذلك بعد التنسيق مع بنك الكويت المركزي. وأوضح الاتحاد، أن البنوك المحلية ملتزمة بالحفاظ على أعلى معايير الجودة والاستمرارية في أداء أعمالها، مع استمرار تقديم جميع الخدمات المصرفية للعملاء

«البتترول» تعلن أسعار تداول الغاز المسال لشهر مارس

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية، استقرار أسعار تداول غازي البترول المسال البروبان والبيوتان في شهر مارس 2026.

وأوضحت «المؤسسة» أن سعر الطن المتري الواحد من غاز البروبان يبلغ 545 دولاراً أمريكياً في شهر مارس الحالي، وسيتم بيع الطن المتري من غاز «البيوتان» بـ540 دولاراً؛ وفق وكالة الأنباء الكويتية «كونا».

يُشار إلى أن الأسعار المذكورة هي نفسها أسعار تداول الغازين

خالد العتيبي يتسلم مهام منصبه أميناً عاماً جديداً لمنظمة أوابك



تسلم المهندس خالد نايف العتيبي مهام عمله كأمين عام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» اعتباراً من يوم الأحد الموافق 1 مارس 2026 وذلك تنفيذاً لقرار مجلس وزراء المنظمة الصادر خلال اجتماعه رقم «115» الذي عقد في دولة الكويت بتاريخ 14 ديسمبر 2025.

وقد أعرب في تصريح مقتضب عن شكره العميق لمجلس وزراء المنظمة على الثقة الكبيرة التي منحت له لتولي مهام الأمانة العامة للمنظمة أملاً أن يكون عند حسن ظن الجميع.

كما أبدى حرصه على استكمال

المشروع الحيوي المتعلق بتطوير أعمال ونشاط المنظمة وإعادة هيكلتها لتصبح منظمة عربية للطاقة تواكب التطورات المستجدة والمتسارعة في مشهد الطاقة العالمي، وتعزيز اهتماماتها بجميع القضايا المتعلقة بالطاقة والبيئة وتغيير المناخ وقضايا تحولات الطاقة، لافتاً سعاده إلى أن ما تواجهه صناعة الطاقة من تحديات في الوقت الحاضر يتطلب من الأمانة العامة في المنظمة بذل مزيد من الجهود في هذا الإطار، مُبدياً حرصه الشديد على بذل كل ما بوسعه للعمل في هذا الاتجاه لتحقيق ما فيه خير ومصلحة جميع الدول الأعضاء.



تباين أداء الاقتصادات الكبرى بين ركود كندا ومرونة تضخم أستراليا

رسوم جمركية أمريكية جديدة تربك حسابات التجارة والنمو في العالم

1 ارتباك في مسار تطبيق السياسة النقدية اليابانية جراء تذبذب مؤشرات الأسعار

2 انقسام داخل بنك إنجلترا حول الفائدة وسط تقلبات الأسواق العالمية

السلع غير القابلة للتداول إلى 4.9 %، مدفوعاً بالزيادة الحادة التي شهدتها تكاليف الكهرباء واستمرار قوة أسعار المساكن والإيجارات. وعززت الأسواق رهاناتها على رفع سعر الفائدة في مايو إلى نحو 66 %، فيما ارتفع الدولار الأسترالي وتراجعت العقود الآجلة للسندات، في انعكاس للتوقعات التي تشير إلى أن السياسة النقدية قد تحتاج إلى مزيد من التشديد.

وأُنهي الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7113.

تراجع التضخم في طوكيو

تباطأ معدل التضخم في طوكيو خلال فبراير، على خلفية تأثير الدعم الحكومي للمرافق العامة، الأمر الذي خفض تكاليف الطاقة على الأسر. إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي (باستثناء الأغذية المتأرجحة) بنسبة 1.8 % على أساس سنوي، مسجلاً أبداً وتيرة منذ أكتوبر 2024، وإن جاء أعلى قليلاً من التوقعات، ليعكس ثالث تباطؤ له على التوالي. وتراجعت أسعار الطاقة بنسبة 9.2 % على أساس سنوي، مع إشارة التقديرات إلى أن الدعم الحكومي ساهم في خفض معدل التضخم الكلي بنحو 0.25 نقطة مئوية. إلا أن مقياساً آخر للتضخم (باستثناء الطاقة) تسارع إلى 2.5 % على أساس سنوي، ليظل أعلى من المستوى المستهدف لبنك اليابان لاستقرار الأسعار عند 2 %، مما يؤكد استمرار الضغوط التضخمية الكامنة. وعلى الرغم من إشارة بنك اليابان إلى أنه سيتجاوز الاختلالات المالية المؤقتة، ويركز على اتجاهات التضخم الأساسية، إلا أن ضعف معدلات التضخم الكلي تعقد مسار السياسة النقدية في ظل الحساسية السياسية تجاه تكاليف المعيشة. هذا وما تزال الأسواق تسعر إجراء المزيد من الإجراءات التي تساهم في إعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية، إذ تشير عقود المبادلة لليلة واحدة إلى احتمال يقارب 52 % لرفع سعر الفائدة بحلول شهر أبريل، قبيل اجتماع السياسة المقرر في 19 مارس.

وأُنهي الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 156.05.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30550.

تaylor ضرورة توجيه السياسات نحو مستوى محايد وربما تيسيري إذا ما ضعفت مستويات النمو. وتعكس الأسواق بصورة متزايدة إمكانية خفض سعر الفائدة في مارس، مع توقع تنفيذ خفض إضافي واحد على الأقل قبل نهاية العام. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3484.

آسيا والمحيط الهادئ

أبقى بنك الشعب الصيني على أسعار الفائدة الأساسية للقروض لأجل عام واحد عند 3%، ولأجل خمسة أعوام عند 3.5%، مسجلاً الشهر العاشر على التوالي من تثبيت السياسة النقدية، في ظل تباطؤ النمو واستمرار الضغوط الانكماشية. وظل سعر العام الواحد، المرجح لمعظم القروض، وسعر الخمسة أعوام، الذي يستخدم كمؤشر مرجعي لتسعير الرهون العقارية، دون تغيير، في وقت نما فيه الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام بنسبة 4.5 % على أساس سنوي، وهي أضعف وتيرة منذ إعادة فتح الاقتصاد عقب الجائحة في أواخر العام 2022. كما تباطأت وتيرة نمو مبيعات التجزئة إلى 0.9 % في ديسمبر، مسجلة أدنى مستوياتها في ثلاثة أعوام، في حين ظل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة السالبة للربع الحادي عشر على التوالي. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.8579.

وتيرة التضخم

جاءت بيانات التضخم في أستراليا أقوى من المتوقع خلال شهر يناير، ما عزز احتمالات اتخاذ مزيد من إجراءات التشديد النقدي، إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الشهري بنسبة 0.4 % مقابل توقعات بلغت 0.3 %، فيما استقر معدل التضخم السنوي عند 3.8 %، وصعد التضخم الأساسي إلى 3.4 %، مسجلاً أعلى مستوياته في 16 شهراً، ليظل أعلى من النطاق المستهدف لبنك الاحتياطي الأسترالي البالغ 2-3 % للشهر السابع على التوالي. كما اشتدت الضغوط السعرية المحلية، مع ارتفاع تضخم

المرغم من أن الصادرات وإنفاق الأسر والاستثمار الحكومي قدمت بعض الدعم، إلا أنها لم تكن كافية لتعويض الأثر السلبي لانخفاض المخزونات. وعلى مستوى العام 2025، بلغ معدل النمو 1.7 %، بما يتسق مع توقعات بنك كندا، لكنه يمثل أبداً وتيرة نمو منذ العام 2020. وعلى أساس شهري، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.2 % في ديسمبر، إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى احتمال تباطؤ النشاط في يناير. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3642.

المملكة المتحدة

أشار محافظ بنك إنجلترا أندرو بيلي إلى أنه قد يدعم خفض أسعار الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية في مارس الجاري، إذا ما أكدت البيانات الواردة عودة التضخم إلى المستوى المستهدف بصورة مستدامة، لافتاً إلى أنه أصبح "من المعقول جداً" توقع اقتراب مؤشر أسعار المستهلكين من 2% بحلول الربع، بعد تباطؤه إلى 3% في يناير. وما تزال اللجنة منقسمة، حيث ينظر إلى بيلي بوصفه الصوت المرجح في موازنة القرار. وقامت ميجان جرين بالدعوة إلى توافر أدلة أوضح على تباطؤ نمو الأجور وتراجع توقعات التضخم قبل تأييد أي خفض، فيما حذر كبير الاقتصاديين هيو بيل من التسرع في التيسير النقدي في ظل المخاطر الصعودية التي ما تزال تحيط بمعدلات التضخم الأساسي. وفي المقابل، رأى آلان

التي بلغت نسبتها 0.8 % في أسعار الخدمات، والتي تعد الأقوى منذ يوليو 2025، لا سيما في خدمات التجارة وهوامش مبيعات الجملة للمعدات المهنية والتجارية. وفي المقابل، تراجعت أسعار السلع بنسبة 0.3 % بصفة عامة، نتيجة انخفاض أسعار الغذاء والطاقة، وذلك على الرغم من القفزة التي شهدتها أسعار المعادن بنسبة 4.8 %، بينما سجلت السلع الأساسية ارتفاعاً بنسبة 0.7 %، وتشير البيانات إلى استمرار الضغوط التضخمية عبر سلاسل الإمداد، بما يرجح ترسيخ النهج الحذر للاحتياطي الفيدرالي حيال خفض أسعار الفائدة، على الرغم من الدعوات السياسية لتيسير السياسة النقدية. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 97.65.

انكماش الناتج المحلي

انكمش الاقتصاد الكندي بمعدل سنوي قدره 0.6 % في الربع الرابع من العام، وذلك في أداء جاء دون التوقعات التي رجحت استقرار معدلات النمو، في ظل لجوء الشركات إلى خفض مخزوناتهما بشكل حاد بدلاً من زيادة الإنتاج. وقد شكلت عمليات السحب من المخزونات، بقيمة تقدر بنحو 23.46 مليار دولار كندي على أساس سنوي، العامل الرئيسي الذي ساهم في الضغط على النمو، إلى جانب تراجع استثمارات البناء السكني بنسبة 4.4 %، وعلى

طلبات إعانة البطالة تعزز ملامح اقتصاد عنوانه «لا توظيف ولا تسريح» ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة بوتيرة محدودة خلال الأسبوع الماضي، فيما بدا معدل البطالة مستقرًا في فبراير، ما يشير إلى استمرار قوة سوق العمل. إذ زادت الطلبات الأولية بمقدار 4,000 طلب لتصل إلى 212,000 طلب في الأسبوع المنتهي في 21 فبراير، وهو مستوى أقل قليلاً عن توقعات الاقتصاديين البالغة 215,000 طلب. وتعكس هذه البيانات استمرار بيئة سوق العمل التي تتسم بعدم التوظيف وعدم تسريح موظفين، مما يعزز التوقعات بأن الاحتياطي الفيدرالي قد لا يقدم على خفض سعر الفائدة قبل انتهاء ولاية رئيسه جيروم باول في مايو. في المقابل، تراجعت الطلبات المستمرة، وهي مقياس لاستمرار البطالة وزخم التوظيف، بمقدار 31,000 طلب لتبلغ 1.833 مليون طلب في الأسبوع المنتهي في 14 فبراير. وقد تأثرت الأرقام الأخيرة جزئياً بعطلة يوم الرؤساء، وتزامنت مع فترة المسح الخاص بمعدل البطالة لشهر فبراير.

ارتفاع تضخم أسعار المنتجين

تسارع وتيرة تضخم أسعار الجملة في الولايات المتحدة خلال شهر يناير، في تطور يتعارض مع تأكيدات الرئيس ترامب بأن ضغوط الأسعار آخذة في التراجع. إذ ارتفع مؤشر أسعار المنتجين الأساسي، الذي يستتني تكاليف الغذاء والطاقة، بنسبة 0.8 % على أساس شهري، متجاوزاً التوقعات وقراءة ديسمبر البالغة 0.6 %، فيما صعد المؤشر الكلي بنسبة 0.5 %، متخطياً التقديرات أيضاً. وعلى أساس سنوي، ارتفع المؤشر الأساسي لأسعار الجملة بنسبة 3.6 %، في حين زاد المؤشر الكلي بنسبة 2.9 %، وكلاهما ما يزال أعلى من المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 %، وجاء الارتفاع الشهري مدفوعاً بصفة رئيسية بالزيادة الحادة

قال تقرير أسواق النفط الإيسوعي الصادر عن بنك الكويت الوطني أن البيانات العالمية رسمت صورة متباعدة للاقتصاد الكلي، إذ ساهم الارتفاع المفاجئ لمعدلات التضخم في تعقيد توجهات التيسير النقدي، في وقت بدأت فيه وتيرة النمو تشير إلى التباطؤ. ففي الولايات المتحدة، تسارعت وتيرة تضخم أسعار الجملة بشكل ملحوظ في يناير، مما عزز النهج الحذر الذي يتبعه الاحتياطي الفيدرالي، على الرغم من أن طلبات إعانة البطالة عكست استقرار سوق العمل وانخفاض معدلات التوظيف والاستغناء عن العمالة. وفي أوروبا، اتسمت تصريحات مسؤولي بنك إنجلترا بالتباين قبيل اجتماع مارس، بينما مالت الأسواق إلى ترجيح خفض أسعار الفائدة. أما في طوكيو، تباطأ مؤشر أسعار المستهلكين نتيجة لدعم أسعار الطاقة، إلا أن أحد المقاييس الرئيسية الأخرى للتضخم ظل أعلى من المستوى المستهدف، ما أبقى على توقعات إعادة السياسة النقدية لبنك اليابان إلى مستوياتها الطبيعية. وفي أستراليا، ساهم الارتفاع المفاجئ للتضخم في تعزيز رهانات رفع أسعار الفائدة، في حين انكمش الاقتصاد الكندي في الربع الرابع من العام متأثراً بالتراجع الحاد الذي شهدته المخزونات. وفي ظل هذه المعطيات، ارتفعت أسعار الذهب وانخفض مؤشر الدولار، فيما شهدت الأسهم الأمريكية تقلبات متزايدة مع إعادة المستثمرين تسعير توقعات أسعار الفائدة للبنوك المركزية الرئيسية.

الولايات المتحدة وكندا

قامت إدارة الرئيس ترامب بفرض رسوم جمركية عالمية بنسبة 10 % على الواردات بموجب المادة 122 من قانون التجارة للعام 1974، وذلك اعتباراً من الساعة 12:01 صباح الثلاثاء بتوقيت واشنطن، عقب قرار المحكمة العليا بإبطال الرسوم السابقة التي استندت إلى صلاحيات قانون الطوارئ. ويتيح الإجراء الجديد تطبيق الرسوم الجمركية لمدة تصل إلى 150 يوماً من دون موافقة الكونجرس، ليرفع متوسط المعدل الفعلي للرسوم الجمركية في الولايات المتحدة إلى نحو 10.2 %، مقابل 13.6 % قبل صدور الحكم، وفقاً للتقديرات الاقتصادية الأولية. ومن شأن مقترح رفع النسبة إلى 15 % أن يدفع المعدل الفعلي إلى قرابة 12 %، وما تزال الإعفاءات سارية على السلع المتوافقة مع اتفاقية التجارة لأميركا الشمالية، إضافة إلى بعض المنتجات الزراعية المختارة. وفي المقابل، علق الاتحاد الأوروبي التصديق على اتفاقه التجاري، في ظل مخاوف من أن تؤدي الرسوم التراكمية على بعض الصادرات إلى تجاوز السقف المتفق عليه والبالغ 15 %، بينما أرجأت الهند مفاوضاتها.



فعالية مهنية حافلة بالتحديات البدنية والذهنية والمحاكاة العملية لبيئة الأعمال

«الوطني» يحصد المركز الأول في أولمبياد الشركات 2026

1 النصر الله: الإنجاز يعد ثمرة برامج التدريب والتطوير التي يحرص الوطني على توفيرها باستمرار لموظفيه

2 نجاح فريق الوطني يبرهن على قوة بيئة العمل التي تعزز الإبداع وروح التحدي



مريم النصرالله



المشاركين فرصاً عملية لتطوير مهارات اتخاذ القرار والتفكير الاستراتيجي ضمن إطار تنافسي يرفع مستوى الدافعية ويعزز الروح الإيجابية.

ويواصل بنك الكويت الوطني جهوده في تمكين موظفيه عبر مبادرات متكاملة تركز على تطوير القدرات وصقل المهارات، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الكوادر البشرية هي المحرك الأساسي لاستدامة النجاح المؤسسي. ويأتي هذا التوجه ضمن استراتيجية شاملة تركز على تعزيز الابتكار وخلق بيئة عمل محفزة، قادرة على دفع عجلة التقدم وتحقيق أثر إيجابي داخل المؤسسة وخارجها.

بناء فرق قوية تسهم في تحقيق إنجازات مستدامة تنعكس إيجاباً على مسيرة البنك.

أولمبياد الشركات

تعد أولمبياد الشركات واحدة من أهم الفعاليات المهنية في الكويت، إذ تجمع المؤسسات في يوم كامل من المنافسات المتنوعة التي تجمع بين النشاط البدني والتحديات الفكرية والمحاكاة الواقعية لعالم الأعمال. وتهدف الفعالية إلى تعزيز مهارات التواصل بين الموظفين، وصقل قدراتهم الذهنية، وتحسين انسجام الفرق، بما ينعكس على جودة الأداء داخل بيئات العمل، كما تمنح

نتيجة لثقافة عمل متجددة تقوم على التعاون والثقة والابتكار، وما قدمه الفريق يعكس قدرته على التعامل مع تحديات تتطلب سرعة التفكير والعمل بانسجام تحت الضغط.

وأضافت النصرالله: «المشاركة في أولمبياد الشركات تجسد فعلياً استثمار البنك في تنمية مهارات كوادره، إذ يعكس هذا الإنجاز أثر البرامج التدريبية التي نحرص على تطويرها باستمرار لتعزيز قدرات الموظفين ورفع جاهزيتهم».

وأكدت أن هذا الفوز يبرهن على جاهزية فرق بنك الكويت الوطني وقدرتها على تمثيله في مختلف الفعاليات، ويدعم رؤيته في

ويعكس هذا الإنجاز التزام بنك الكويت الوطني بترسيخ ثقافة أداء متقدمة داخل المؤسسة، حيث يواصل الاستثمار في برامج تطوير الموظفين وتوفير بيئات عمل تشجع على الإبداع وروح المبادرة، وتعد هذه النتيجة دليلاً على نجاح مبادرات البنك في بناء فرق قادرة على المنافسة وتحقيق مستويات أداء عالية تعزز مكانته المؤسسية.

وبهذه المناسبة، قالت نائب مساعد الرئيس – إدارة المواهب في الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني، مريم النصرالله: «نحن فخورون بهذا الفوز وبالأداء المتميز الذي قدمه فريقنا خلال البطولة، فهذا الإنجاز جاء

أداء متميز

وخاض فريق الوطني مجموعة من التحديات التي دمجت بين التفكير الاستراتيجي والعمل تحت الضغط، إلى جانب اختبارات بدنية وذهنية صُممت لإبراز مهارات القيادة والتواصل وحل المشكلات. وتمكن الفريق من التفوق بفضل انسجام أعضائه وقدرتهم على اتخاذ قرارات مدروسة في وقت قياسي، إضافة إلى توزيع الأدوار بفاعلية أثبتت جاهزيتهم للتعامل مع متطلبات متنوعة، حيث أسفر هذا الأداء المتكامل عن تحقيق الفريق للميدالية الذهبية والمركز الأول بجدارة.

تُوجّ بنك الكويت الوطني بالمركز الأول في أولمبياد الشركات 2026، الفعالية التي جمعت المؤسسات في تجربة حافلة بالتحديات الذهنية والبدنية والمحاكاة الواقعية لبيئة الأعمال، بهدف تعزيز التعاون والإبداع داخل فرق العمل.

وجاء هذا الفوز تقديرًا لأداء مميز قدمه فريق مكون من 13 موظفًا مثلوا البنك في منافسات شهدت مشاركة واسعة من مؤسسات محلية بارزة، ليؤكد الوطني مكانته كأحد أبرز الداعمين لتنمية المواهب وتعزيز ثقافة التميز المؤسسي.

اتفاقية لتطوير المنظومة الإعلانية داخل المجمع

السالمية جروب ومجموعة إم تو آر تطلقان شراكة في بوليفارد

يضمن تحقيق أقصى درجات الانتشار والتفاعل وتحقيق عوائد تسويقية ملموسة.

من جانبه، أعرب السيد شادي الصمد، الرئيس التنفيذي لمجموعة إم تو آر، عن اعتزازه بهذه الشراكة، قائلاً: “نفخر بالتعاون مع شركة السالمية جروب في هذا المشروع الاستراتيجي، الذي يجمع بين الموقع الحيوي لبوليفارد السالمية وخبرتنا المتخصصة في تقديم حلول إعلانية متكاملة ومبتكرة. سنعمل على توظيف أحدث التقنيات الإبداعية ومنصات العرض المتطورة لتقديم تجارب إعلانية مؤثرة تضمن للعلامات التجارية أقصى درجات الوصول والتفاعل، بما ينعكس إيجاباً على تجربة الزوار والعائد الاستثماري لشركائنا.”

وتعكس هذه الشراكة الاستراتيجية التزام الطرفين بتعزيز التكامل بين التطوير العقاري والحلول الإعلامية الحديثة، بما يواكب التحولات المتسارعة في قطاع الإعلان والتسويق، ويرسخ مكانة بوليفارد السالمية كوجهة رائدة توفر بيئة أعمال متطورة وفرصاً تسويقية واعدة على مستوى دولة الكويت.



ديناميكية متجددة. وأضاف أن الاتفاقية ستسهم في إرساء منظومة متكاملة للإعلانات الداخلية والخارجية، تعتمد على معايير تشغيلية عالية وأدوات قياس أداء دقيقة، بما

بل يمتد ليشمل العلامات التجارية والشركاء الاستراتيجيين والجمهور الأوسع، من خلال تبني حلول إعلانية متقدمة ومبتكرة تواكب تطورات السوق وتعزز من الحضور والتأثير ضمن بيئة

الرامية إلى تقديم تجربة متكاملة ترتقي بمعايير التسويق والتواصل داخل الجهات التجارية. إن تعاوننا مع مجموعة إم تو آر لا يقتصر على دعم وتمكين مستأجرينا فحسب،

أعلنت شركة السالمية جروب لتطوير المشاريع، التابعة للشركة التجارية العقارية، عن توقيع اتفاقية استراتيجية مع مجموعة إم تو آر، الرائدة في تقديم الحلول الإعلانية المبتكرة داخل المجمعات التجارية والإعلانات الخارجية، وذلك لتطوير البنية الإعلانية والتسويقية في بوليفارد السالمية وتعزيز حضوره كوجهة متكاملة تجمع بين التسوق والترفيه والتواصل الفعال مع الجمهور. وتأتي هذه الاتفاقية في إطار رؤية شركة السالمية جروب لتطوير المشاريع الهادفة إلى تبني حلول إعلامية متقدمة تعتمد على أحدث التقنيات الرقمية، بما يسهم في خلق بيئة تسويقية ديناميكية توفر قيمة مضافة للمستأجرين والعلامات التجارية والشركاء الاستراتيجيين، إضافة إلى تعزيز تجربة الزوار عبر محتوى إعلاني مبتكر ومتجدد.

وفي هذا السياق، صرّح السيد زين العالدين معرفي، مدير عام لشركة السالمية جروب، قائلاً:

”يمثل توقيع هذه الاتفاقية محطة مهمة في مسيرتنا نحو تطوير البنية الإعلانية والتسويقية في بوليفارد السالمية، بما ينسجم مع استراتيجيتنا

أوصت بتوزيع 10 فلوس للسهم

«كامكو إنفست» تحقق 9.2 ملايين دينار كويتي أرباحاً في 2025

1 العلي: إن تركيزنا المستمر على أعمالنا الأساسية القائمة على الرسوم محورياً في تعزيز موقعنا التنافسي

2 صرخوه: حققنا نمواً قوياً في مختلف أعمالنا، مما انعكس في زيادة إجمالي الإيرادات وصافي الأرباح وتعزيز قاعدة حقوق المساهمين



فيصل صرخوه



طلال علي عبدالله الجابر الصباح

31 ديسمبر 2025 الموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 10 فلوس للسهم الواحد. وتعليقاً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس الإدارة الشيخ طلال علي عبدالله الجابر الصباح: «على الرغم من حالة عدم اليقين والتحديات التي تشهدها أسواق رأس المال، نفخر بالأداء القوي والتقدم الملحوظ الذي حققناه. إن تركيزنا المستمر على أعمالنا الأساسية القائمة على الرسوم محورياً في تعزيز موقعنا التنافسي. ومع التطلع إلى المستقبل، نظل ملتزمين بتعزيز حضورنا في الأسواق الرئيسية وتقديم قيمة مستدامة وطويلة الأجل لعملائنا ومساهميننا.»

بدوره قال فيصل منصور صرخوه، الرئيس التنفيذي: «خلال العام، حققنا نمواً قوياً في مختلف أعمالنا، مما انعكس في زيادة إجمالي الإيرادات وصافي الأرباح، وتعزيز قاعدة حقوق المساهمين. ولم يقتصر تقدمنا على المؤشرات المالية فحسب، بل شمل أيضاً توسيع نطاق حضورنا في السوق، وتحسين أداء منتجاتنا المدارة، وإنجاز الصفقات بنجاح. وتنعكس هذه الإنجازات عمق خبرات فريقنا، ووضوح اتجاهنا الاستراتيجي، ومرونة نموذج أعمالنا وقدرته على التكيف مع بيئة عالية متغيرة.»

وختم صرخوه: « سيظل تركيزنا منصّباً بشكل أساسي على نمو الإيرادات من الرسوم والعمولات الناتجة عن المنتجات والخدمات المقدمة لعملائنا، بالإضافة إلى تعزيز التكامل مع بنك برقان من خلال تعاون أوثق، ومبادرات متكاملة، وتوسيع القدرات، بهدف تقديم قيمة أكبر وحلول أكثر شمولية لعملائنا.»

صفقات السندات والصكوك للعملاء المحليين والإقليميين. في عام 2025، واصلت كامكو إنفست التركيز بقوة على توسيع حضورها في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز نمو أعمالها، تماشياً مع استراتيجيتها طويلة الأجل لتعزيز تواجدها في المراكز المالية والتجارية الرائدة. وقد وسّعت الشركة نطاق خدماتها وعززت قدراتها لتقديم حلول متكاملة ومركزة على العميل تلبي الاحتياجات الاستثمارية المتطورة. وساهم هذا التوسع الاستراتيجي أيضاً في دعم نمو الإيرادات القائمة على الرسوم، وتعزيز استدامة ومرونة مصادر الدخل للشركة. واصلت شركة الأولى للوساطة المالية، ذراع الوساطة المالية للشركة، توسيع قاعدة عملائها من خلال الاستفادة من منصاتها للتداول الإلكتروني. وبدعم من الأداء القوي لسوق الكويت للأوراق المالية، سجّلت الأولى للوساطة زيادة بنسبة 55% في حجم التداول. كما حصلت الشركة خلال العام على رخصة الوسيط المؤهل بعد استيفاء جميع المتطلبات التنظيمية واجتياز اختبارات السوق الشاملة بنجاح.

تتمتع الشركة بمركز مالي قوي وبحقوق مساهمين بلغت 69.5 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025، بنسبة نمو بلغت 11.6% مقارنة بالعام 2024، وتصنيف ائتماني طويل الأجل عند مستوى «BBB» وتصنيف قصير الاجل عند «A3» مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل كابيتال انتليجنس في آخر مراجعة لها في مايو 2025. وقد أوصى مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في

البديلة وتتيح وصول أكبر إلى فئات أصول متخصصة. وقد تم إطلاق أول صندوق ضمن هذه الشراكة بنجاح وأنهى بنجاح الإغلاق الأول خلال العام، مما يمثل خطوة هامة في تطوير هذه الفئة من الأصول.

خلال العام، نجح فريق الاستثمار المصرفية في تنفيذ 14 صفقة بارزة بإجمالي قيمة بلغت 7.0 مليارات دولار أمريكي، مما يعزز مكانتنا الريادية في أسواق رأس المال. وشملت هذه الصفقات ثلاثة عشر إصداراً للصكوك والسندات بقيمة 6.7 مليارات دولار أمريكي للمؤسسات المالية والشركات في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، بالإضافة إلى صفقة واحدة لإدارة السيولة بقيمة 304 ملايين دولار أمريكي لشركة كويتية. كانت غالبية الصفقات مخصصة للبنوك الكويتية بالعمليتين الدولار الأمريكي والدينار الكويتي، بإجمالي 3.3 مليارات دولار أمريكي، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة مع ثلاث صفقات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، والمملكة العربية السعودية مع صفقتين بإجمالي 1.4 مليار دولار أمريكي، وقطر مع صفقة واحدة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

وحصلت كامكو إنفست على جائزة «أفضل شركة في الكويت للاستثمارات البديلة» ضمن جوائز يورو موني للخدمات المصرفية الخاصة لعام 2025، مما يبرز النمو السريع للشركة ونجاحها المستمر في قطاع الاستثمارات البديلة. بالإضافة إلى ذلك، تم تكريم كامكو إنفست بلقب «أفضل بنك استثماري في الكويت – أسواق رأس مال الدين» ضمن جوائز يورو موني للتميز لعام 2025، تقديرًا للأداء المتميز للفريق في تنفيذ

يتبناها صندوق JEDI المغلق، والذي تم استثمار معظم رأسماله. ويمثل الصندوق منصة مؤسسية متميزة تركز على الفرص الاستثمارية في قطاع التكنولوجيا في الولايات المتحدة، لا سيما في وادي السيليكون، وقد حقق أداءً قوياً مسجلاً مضاعف إجمالي على رأس المال المستثمر بواقع 1.3 مرة. واستكمالاً لهذا الزخم، أطلق فريق الملكية الخاصة خلال العام صندوقاً تقنياً يركز على شركات ما قبل الطرح العام في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أتم الاستثمار لصالح الصندوق في شركتين في المملكة العربية السعودية وهما: شركة فودكس، المنصة الرائدة إقليمياً في حلول التقنية السحابية وأنظمة المدفوعات لقطاع المطاعم، وشركة يونيفونك، المنصة البارزة التي تعزز التواصل والتفاعل بين الشركات وعملائها.

كما نجحت الشركة في الخارج من شركة يارجيتشي، إحدى أبرز العلامات التجارية التركية في مجال الأزياء والإكسسوارات والملوكة من أحد صناديق الملكية الخاصة المدارة من قبل كامكو إنفست، وذلك من خلال بيع حصتها إلى مجموعة TMS. ويؤكد هذا النجاح التزام كامكو إنفست بتحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لعملائها، مع الحرص على دعم مسيرة النمو والنجاح المستمر لشركات محفظتها الاستثمارية.

خلال العام، أبرم الفريق شراكة استراتيجية مع شركة فليكسام إنفست، التابعة لمجموعة نيويورك لايف لإدارة الاستثمارات، لتوسيع منصة الائتمان الخاص لتشمل استراتيجيات استثمارية تركز على التأجير. وتعزز هذه الشراكة تنوع عروضنا في مجال الاستثمارات

السوق السعودي خلال عام 2025، وذلك استناداً إلى بيانات الأداء المنشورة على موقع تداول السعودية. وتعكس هذه الإنجازات قوة قدراتنا الاستثمارية ونهجنا المضبوط في إدارة المحافظ. أما الاستثمارات العقارية والملكية الخاصة والمنتجات الهيكلية، واصل الفريق توسيع منصته وتعزيز القيمة المضافة التي يقدمها للعملاء. وخلال العام، أطلق الفريق منتجات جديدة وأبرم شراكات رئيسية مما أسهم في تنوع قاعدة عروضه. كما تم توزيع 82.0 مليون دولار أمريكي على المستثمرين ضمن منتجاتها، مما يؤكد قدرة المنصة على تحقيق التخارج وتوليد عوائد ملموسة.

في الربع الأول، أبرمنا شراكة مع فريق ذي خبرة لتأسيس شركة جديدة تحت اسم شركة يوروبيان غرين لوجيستكس سببس (EGLS)، والتي تمتلك فيها كامكو إنفست حصة الأغلبية. وتختص هذه الشركة في تطوير واستثمار وإدارة أصول الخدمات اللوجستية في مختلف أنحاء أوروبا. وتعكس هذه الصفقة الاستراتيجية التزامنا بتعزيز مصادر الدخل المتكرر من الرسوم، إلى جانب إتاحة فرص استثمارية متميزة لعملائنا في قطاع الخدمات اللوجستية المستدام وسريع النمو. وإضافة إلى الاستثمار في حقوق الملكية للأصول العقارية، دخل الفريق فئة أصول جديدة من خلال الاستثمار في أدوات الدين الخاصة بمشاريع عقارية، بما يعزز تنوع الاستراتيجيات وتوسيع نطاق الفرص الاستثمارية. وعززت كامكو إنفست حضورها في مجال الاستثمار في القطاع التكنولوجي من خلال الاستراتيجية المبكرة التي

أعلنت كامكو إنفست، عن بياناتها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 محققة أرباحاً صافية بلغت 9.2 ملايين دينار كويتي (ربحية السهم 26.78 فلس) مقارنة مع 4.4 ملايين دينار كويتي (ربحية السهم 12.72 فلس).

بلغ إجمالي الإيرادات 33.7 مليون دينار كويتي (2024: 25.4 مليون دينار كويتي) فيما نمت الإيرادات من الرسوم والعمولات بنسبة 10.3% لتبلغ 18.6 مليون دينار كويتي والتي تمثل 55.2% من إجمالي الإيرادات. تأثر صافي الربح بتحقيق نتيجة إيجابية غير مكررة من حكم لصالح الشركة في قضية قانونية. كما كان للاستثمار في مرحلة مبكرة في منصة استراتيجية جديدة في بداية عام 2025 تأثيراً على المصروفات العمومية والإدارية نظراً للمصروفات التشغيلية الأولية. إلا أن هذا الاستثمار يتماشى مع استراتيجية الشركة للنمو على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يسهم في دعم تحقيق إيرادات مستدامة خلال السنوات المقبلة.

من أبرز التطورات المؤسسية خلال العام استحواذ بنك برقان على حصة 100% في بنك الخليج المتحد، المساهم الرئيسي في كامكو إنفست، وذلك في بداية عام 2025، مما عزز هيكل الملكية للشركة وعمق مواءمتها الاستراتيجية. وتمكنت الشركة خلال العام من استقطاب أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي استثمارات في عدد من المنتجات والصفقات وشهد حجم الأصول المدارة لصالح العملاء نمواً ببلغ 626 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 3.9%، ليصل إلى 16.5 مليار دولار أمريكي في نهاية العام.

وواصلت صناديق الأسهم والمحافظ المدارة تحقيق أداء فاق أداء مؤشرات القياس الخاصة بها. كما برزت صناديق الأسهم الكويتية المدارة من قبل كامكو إنفست ضمن أفضل الصناديق أداء خلال العام. فقد حقق صندوق كامكو الاستثماري عوائد خلال العام بلغت 20.71% كما حصدت ست جوائز ضمن فئات مختلفة من ليبر التابعة لمجموعة بورصة لندن، مما يؤكد الأداء الاستثنائي للصندوق واستمراره في تحقيق عوائد معدلة حسب المخاطر بشكل متسق.

علاوةً على ذلك، ومع بداية العام، وسّعنا حضورنا في السوق السعودي من خلال إطلاق صندوقين متوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهما صندوق كامكو المرن للأسهم السعودية وصندوق كامكو للمرابحة بالريال السعودي. وتصدر كل من صندوق كامكو للأسهم السعودية وصندوق كامكو المرن للأسهم السعودية من حيث الأداء في فئاتهم في

«التجاري» يحدّث خدمة طباعة البطاقات الفورية في جميع فروع



محمد آل هيد

على تحسين تجربة العملاء وسهولة حصولهم على الخدمات الرقمية في الوقت المناسب على مدار الساعة، ونحرص دائماً على توظيف أحدث التقنيات لتقديم تجربة مصرفية سلسة وأمنة في جميع فروعنا وأن الخدمة متاحة حالياً لجميع عملاء البنك في مختلف فروع دون استثناء، وتدعم طباعة البطاقات المؤهلة عبر أجهزة الطباعة الفورية، بما يضمن سرعة الإنجاز وتوفير الوقت والجهد على العملاء.

واختتم محمد آل هيد، أن البنك التجاري الكويتي يواصل تعزيز منظومته الرقمية وتحديث قنواته البديلة، تأكيداً على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي الكويتي، وسعيه الدائم لتقديم خدمات مصرفية رقمية ترتكز على الابتكار ورضا العملاء.

مما يعزز تجربة مصرفية متكاملة تجمع بين الحلول الرقمية والخدمات المتطورة حيث ان جهاز طباعة البطاقات يخدم العملاء على مدار الساعة وتتيح الخدمة المحدث لعملاء البنك طباعة بطاقتهم المصرفية مباشرة داخل الفروع بكل سهولة وسرعة، بما يشمل إصدار بطاقات جديدة أو إلغاء البطاقات الحالية وإصدار بدائل عنها، مما يمنح العملاء تجربة مصرفية أكثر مرونة وراحة دون الحاجة إلى فترات انتظار طويلة.

وبهذه المناسبة، قال محمد آل هيد، رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار في البنك التجاري الكويتي: يأتي تحديث خدمة طباعة البطاقات الفورية في إطار التزام التجاري بتوفير خدمات مصرفية متطورة تركز

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تطوير خدمة إصدار وطباعة بطاقات السحب الآلي والسبقة الدفع فوراً في جميع فروع، في خطوة تعكس حرصه المستمر على تطوير خدماته المصرفية وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتواكب تطوراتهم. يمكن للعملاء إصدار بطاقة السحب الآلي والبطاقات المسبقة الدفع الافتراضية من خلال تطبيق البنك التجاري، واستخدامها فوراً عن طريق المحافظ الإلكترونية لإتمام عمليات الدفع بكل أمان وسهولة. وتتكامل هذه الخدمات الرقمية مع أجهزة الطباعة الفورية داخل الفروع، بحيث يمكن للعميل الانتقال بسلاسة من الإصدار الافتراضي عبر التطبيق إلى استلام بطاقته الفعلية المطبوعة فوراً عند الحاجة،

ضغوط بيعية واسعة رغم دعم الطاقة

هبوط حاد لـ «تاسي» يفقده 233 نقطة

تراجع السيولة إلى 5.37 مليارات ريال وسط تصاعد حالة الحذر

19 قطاعا باللون الأحمر بقيادة التقنية والبنوك والمواد الأساسية



سجل سوق الأسهم السعودية «تداول» تراجعاً ملحوظاً بنهاية جلسة الأحد، في ظل موجة بيع واسعة طالت معظم القطاعات، مدفوعة بضغوط على ثلاثة قطاعات رئيسية، فيما خالف قطاع الطاقة الاتجاه العام ليسهم في تقليص جزء من خسائر السوق. وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» متراجحاً بنسبة 2.18 %، فاقداً 233.49 نقطة من قيمته، ليهبط إلى مستوى 10,475.55 نقطة، متخلياً بذلك عن حاجز 10,500 نقطة النفسي، في إشارة إلى تصاعد حدة الضغوط البيعية وسيطرة حالة الحذر على المتداولين.

توقعات بتقلبات حادة وتأثير مباشر للتطورات الجيوسياسية

وتوقع متعاملون أن يشهد السوق تحركات حادة خلال الجلسات المقبلة، في ظل تسارع التطورات الإقليمية والدولية وتأثيرها المباشر على معنويات المستثمرين. وأوضحوا في تصريحات لـ«معلومات مباشر» أن استمرار التوترات قد يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، نظراً لحساسية الأسواق تجاه

قائمة التراجعات بعد هبوطه بنسبة 9.59 %، تلاه سهم «علم» بنسبة 9.05 % . وفي المقابل، جاء سهم «المراعي» في صدارة الأسهم المرتفعة بنسبة 4.11 %، تلاه سهم «أرامكو السعودية» الذي صعد بنسبة 3.37 %، مستفيداً من تحركات أسعار النفط.

هبوط حاد بلغ 7.35 %، تلاه قطاع البنوك بتراجع نسبته 3.64 %، في حين انخفض قطاع المواد الأساسية بنسبة 2.41 %، وتراجع قطاع الاتصالات بنسبة 1.36 %، ما يعكس ضغوطاً واسعة النطاق شملت القطاعات القيادية.

قطاعين فقط. وبرز قطاع الطاقة مرتفعاً بنسبة 3.13 %، مستفيداً من توقعات صعود أسعار النفط، فيما صعد قطاع إنتاج الأغذية بنسبة 1.68 %، مدعوماً بطبيعة القطاع الدفاعية.

في المقابل، تصدر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية قائمة الخاسرين

تراجع السيولة وتقلص أحجام التداول

وعلى صعيد السيولة، انخفضت قيم التداول إلى 5.37 مليارات ريال، من خلال تداول 257 مليون سهم، مقارنة بـ 6.59 مليارات ريال عبر 271.2 مليون سهم في جلسة الخميس الماضي. ويعكس هذا التراجع في السيولة ميل المستثمرين إلى تقليص مراكزهم أو الترقب، وسط ضبابية المشهد.

19 قطاعاً باللون الأحمر

جاءت خسائر المؤشر العام متزامنة مع هبوط 19 قطاعاً، في مقابل ارتفاع

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/03/01	2026/02/26	التغير
1 الأبحاث والإعلام	74.00	81.85	(% 9.59)
2 علم	583.00	641.00	(% 9.05)
3 الصناعات الكهربائية	13.55	14.73	(% 8.01)
4 محطة البناء	46.18	50.00	(% 7.64)
5 ولاء	9.33	10.09	(% 7.53)
6 شاكر	15.35	16.58	(% 7.42)
7 الاستثمار ريت	7.04	7.58	(% 7.12)
8 صادرات	2.24	2.41	(% 7.05)
9 رعاية	115.80	124.50	(% 6.99)
10 شمس	12.94	13.91	(% 6.97)

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/03/01	2026/02/26	التغير
1 صندوق البلاد للذهب	29.72	27.02	% 9.99
2 للراعي	41.50	39.86	% 4.11
3 أرامكو السعودية	25.80	24.96	% 3.37
4 تكافل الراجحي	77.00	74.50	% 3.36
5 نفوذ	8.50	8.30	% 2.41
6 نايس ون	13.70	13.41	% 2.16
7 أماك	99.35	97.70	% 1.69
8 بديت السعودية	40.90	40.52	% 0.94
9 لازوري	11.30	11.20	% 0.89
10 جدوى ريت الحرمين	4.90	4.86	% 0.82

المؤشر يفقد 1.42 %

تراجع جماعي يضغط على سوق مسقط

الخدمات يتراجع 2.13 % بضغط أسهم الطاقة.. والصناعة الأقل خسارة

الأسهم القيادية تقود الهبوط وسط أداء سلبي لكافة القطاعات

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/03/01	2026/02/26	التغير
1 ريسوت للإسمنت	0.131	0.151	(% 13.25)
2 جلفار للهندسة و للقاوالات	0.091	0.104	(% 12.50)
3 للها للسيراميك	0.255	0.280	(% 8.93)
4 العنقاء للطاقة	0.146	0.159	(% 8.18)
5 السوادي للطاقة	0.151	0.164	(% 7.93)
6 العمانية لخدمات التمويل	0.175	0.190	(% 7.89)
7 عمان والإمارات	0.102	0.110	(% 7.27)
8 الباطنة للطاقة	0.153	0.164	(% 6.71)
9 ظفار الدولية للتنمية	0.299	0.320	(% 6.56)
10 مسقط للتمويل	0.076	0.081	(% 6.17)

انخفضت قيم التداولات بنسبة 48.27 بالمائة خلال الجلسة، لتبلغ 45.14 مليون ريال، مقابل نحو 87.26 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي. وتصدر سهم بنك صحرار الدولي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم والقيمة، بعدما تم تداول 40.53 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 8.79 مليون ريال.

رغم ارتفاع سهم ريسوت للإسمنت بنسبة 13.25 بالمائة ليتصدر قائمة الراجحين داخل القطاع، في حين تراجع سهم جلفار للهندسة والمقاولات بنسبة 12.5 بالمائة. وعلى صعيد التداولات، شهدت أحجام التداول تراجعاً بنسبة 48.88 بالمائة، لتصل إلى 149.51 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ 292.45 مليون ورقة مالية في الجلسة السابقة. كما

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات أمس الأحد، في أولى جلسات الأسبوع، على تراجع ملحوظ بلغت نسبته 1.42 بالمائة، ليغلق عند مستوى 7,288.56 نقطة، فاقداً 104.81 نقطة مقارنة بمستوياته المسجلة بنهاية جلسة الخميس الماضي. وجاء هذا الأداء السلبي مدفوعاً بتراجع الأسهم القيادية، إلى جانب الأداء المتباين للقطاعات التي أغلقت جميعها في المنطقة الحمراء، يتقدمها القطاع المالي الذي سجل انخفاضاً بنسبة 2.5 بالمائة، متأثراً بهبوط سهم عُمان والإمارات القابضة القيادي بنسبة 7.27 بالمائة، إضافة إلى تراجع سهم بنك نزوى بنسبة 5.61 بالمائة. وفي المقابل، حد من خسائر القطاع المالي تصدر سهم الخدمات المالية قائمة الراجحين خلال الجلسة، بعدما ارتفع بنسبة 3.64 بالمائة. كما انخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 2.13 بالمائة، تحت ضغط تراجع سهم العنقاء للطاقة بنسبة 8.18 بالمائة، إلى جانب هبوط سهم السوادي للطاقة بنسبة 7.93 بالمائة. أما قطاع الصناعة، فقد كان الأقل تراجعاً بين القطاعات، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.83 بالمائة،

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/03/01	2026/02/26	التغير
1 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.479	0.468	% 2.35
2 البنك الوطني	0.393	0.385	% 2.08
3 الطاحن العمانية (ش.م.ع.ع)	0.510	0.505	% 0.99
4 اسيايد	0.240	0.239	% 0.42
5 أبراج لخدمات الطاقة	0.451	0.450	% 0.22

مع تصاعد التوتر في الشرق الأوسط

«باركليز» يرفع توقعات النفط إلى 100 دولار

مضيق هرمز تحت المجهر: خمس نفط العالم مهدد بأي اضطراب في الشريان البحري الأهم للطاقة

2

من 80 إلى 100 دولار: إعادة تسعير شاملة للمخاطر بعد الضربات المتبادلة بين واشنطن وطهران

1

فشركات التأمين عادة ما ترفع أقساطها بشكل كبير عند ارتفاع المخاطر الأمنية، ما يزيد تكلفة البرميل حتى قبل وصوله إلى المصفاة. ثانياً، حركة ناقلات النفط داخل مضيق هرمز خلال الساعات والأيام الأولى بعد التصعيد، فاستمرارية العبور تمثل إشارة طمأنة للأسواق، بينما أي توقف أو عودة أدراج لبعض الناقلات يُفسّر على أنه مؤشر خطر، يدفع المتعاملين إلى تسعير سيناريوهات انقطاع محتمل. وأشار المحلل إلى أن جزءاً من الناقلات «توقّف عن العبور»، وأن بعضها «عاد أدراجها»، ما يجعل رصد الحركة من وإلى المضيق مؤشراً حاسماً على استمرارية الإمدادات. وفي مثل هذه الظروف، تتحول بيانات تتبع السفن بالأقمار الصناعية إلى أداة أساسية لدى المتعاملين لتقييم الوضع لحظة بلحظة.

تداعيات أوسع على الاقتصاد العالمي

لا تقتصر آثار أي قفزة إلى 100 دولار للبرميل على أسواق الطاقة فحسب، بل تمتد إلى الاقتصاد العالمي ككل. فارتفاع أسعار النفط يغذي الضغوط التضخمية، ويضع البنوك المركزية أمام معضلة صعبة بين مكافحة التضخم ودعم النمو. كما يزيد كلفة النقل والصناعة، ويضغط على ميزانيات الدول المستوردة للطاقة، خصوصاً في آسيا وأوروبا. في المقابل، تستفيد الدول المصدرة من تحسن الإيرادات، لكن ذلك قد يكون مصحوباً بتقلبات حادة في الأسواق المالية وسعر الصرف. كما أن الارتفاع الحاد قد يسرّع التحول نحو بدائل الطاقة، ويعزز الاستثمارات في مصادر متجددة أو في إنتاج النفط الصخري خارج المنطقة.

بين السيناريوهات القصوى والتهدة المحتملة

يبقى المسار النهائي للأسعار رهناً بتطورات الأيام المقبلة. فإذا بقي التصعيد محدوداً ولم تتأثر البنية التحتية أو الممرات البحرية بشكل مباشر، قد تقتصر الارتفاعات على «علاوة مخاطر» مؤقتة، سرعان ما تتلاشى مع عودة الهدوء. أما إذا توسع نطاق المواجهة أو تعرضت منشآت إنتاج أو شحن لأضرار فعلية، فقد يصبح مستوى 100 دولار مجرد محطة أولى في مسار صاعد.

في كل الأحوال، تؤكد التطورات أن أسواق النفط ما زالت شديدة الحساسية للعوامل الجيوسياسية، وأن الشرق الأوسط سيبقي، رغم تنوع مصادر الإمداد عالمياً، مركز النقل في معادلة الطاقة. وبين تقديرات البنوك، وتصريحات المؤسسات الدولية، ومراقبة حركة الناقلات في مضيق هرمز، تتربص الأسواق افتتاح الأسبوع على وقع احتمالات مفتوحة، قد تعيد رسم خريطة الأسعار في وقت قياسي.



علاوة حرب في الأسواق: التأمين وحركة الناقلات يحددان اتجاه الأسعار مع افتتاح الأسبوع

3

وكالة الطاقة الدولية تطمئن: إمدادات كافية حتى الآن ومتابعة حثيثة للتطورات

4

الدول الصناعية، إضافة إلى الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى بعض المنتجين، تشكل شبكة أمان يمكن اللجوء إليها إذا تفاقمّت الأزمة. غير أن السؤال يبقى: هل تكفي هذه الأدوات إذا طال أمد التصعيد أو توسع نطاقه؟

أسواق معقدة وعوامل متداخلة

من جانبه، وصف محلل أسواق النفط والطاقة لدى شركة Argus المشهد في أسواق النفط بأنه «بالغ التعقيد»، ولا يسمح بوضع رقم دقيق لافتتاح خام برنت في جلسة الاثنين، نظراً لتداخل العوامل الجيوسياسية واللوجستية المؤثرة لحظة فتح الأسواق.

وأوضح أن هناك عاملين أساسيين يجب مراقبتهما عن كثب:

أولاً، كلفة التأمين الإضافية التي ستمثل على الشحنات العابرة في المنطقة، والتي تنعكس فوراً على الأسعار الفورية والعقود الآجلة.

لإطلاق موجة ارتفاعات، دون أن يتحقق الخطر فعلياً.

وكالة الطاقة الدولية: إمدادات كافية حتى الآن

في المقابل، حاولت وكالة الطاقة الدولية تهدئة المخاوف. فقد قال مديرها فاتح بيرول في منشور على منصة «إكس» إن الوكالة «تراقب عن كثب التطورات في الشرق الأوسط وتداعياتها المحتملة على أسواق النفط والغاز العالمية وحركة التداول». وأكد أن «الأسواق بها إمدادات كافية حتى الآن»، مشيراً إلى أنه على اتصال بالوزارات المعنية في الدول المنتجة الرئيسية في المنطقة، إضافة إلى حكومات الدول الأعضاء في الوكالة، لتقييم الوضع أولاً بأول. يعكس هذا التصريح إدراكاً لدى صانعي السياسات بأن أي زعر غير مبرر قد يفاقم التقلبات. فالاحتياطات الاستراتيجية لدى

تهديداً مباشراً لتدفقات الطاقة إلى الأسواق، لا سيما إلى الاقتصادات الآسيوية الكبرى التي تعتمد بشكل كثيف على نفط الخليج. وتصدر إيران، إلى جانب السعودية والإمارات والعراق، معظم خامها عبر هذا المضيق. ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، كانت إيران في عام 2025 ثالث أكبر منتج للنفط الخام داخل منظمة أوبك بعد السعودية والعراق، ما يعزز ثقلها في معادلة العرض. وبالتالي فإن أي تعطيل لحركتها التصديرية – سواء بفعل قرارات سياسية أو نتيجة تطورات عسكرية – سيكون له أثر فوري على التوازن العالمي.

تكمّن خطورة الوضع في أن تهديد الإمدادات لا يشترط إغلاق المضيق بالكامل. فحتى التلويح بإمكانية استهداف ناقلات أو فرض قيود على العبور يكفي لرفع كلفة الشحن والتأمين، وبالتالي زيادة السعر النهائي للبرميل. في أسواق النفط، أحياناً تكفي الإشارة إلى الخطر

يرى بنك Barclays أن أسعار خام برنت قد تشهد قفزة حادة لتصل إلى مستوى 100 دولار للبرميل، إذا ما استوعبت الأسواق، مع افتتاح تعاملات الأسبوع، التداعيات الكاملة للضربات التي شنتها الولايات المتحدة وكيان الاحتلال على مواقع داخل إيران، وما تبعها من رد إيراني بإطلاق صواريخ. ويعكس هذا التقدير تحولاً جوهرياً في قراءة المخاطر الجيوسياسية، من حالة ترقب حذر إلى احتمال تسعير سيناريوهات تصعيد مفتوح قد تطاول إمدادات الطاقة العالمية.

من 80 إلى 100 دولار: إعادة تسعير للمخاطر

كان البنك قد رفع توقعاته لسعر العقود الآجلة لخام برنت إلى نحو 100 دولار للبرميل، مقارنة بتقدير سابق عند 80 دولاراً فقط، في إشارة واضحة إلى أن معادلة العرض والطلب لم تعد وحدها المحدد الرئيسي للأسعار، بل دخل عامل المخاطر الأمنية بقوة إلى صلب التسعير. وأوضح التقرير أن أسواق النفط قد تضطر إلى مواجهة «أسوأ مخاوفها» إذا ما تزايدت احتمالات انقطاع الإمدادات أو اتسع نطاق العمليات العسكرية في الشرق الأوسط. وأغلقت الأسعار في جلسة الجمعة السابقة على ارتفاع بنحو 2%، مع تسوية خام برنت عند 72.48 دولار للبرميل، في ظل أجواء ترقب بعد تعثر المحادثات النووية بين واشنطن وطهران. غير أن سيناريو التصعيد العسكري يفتح الباب أمام تسعير مختلف كلياً للمخاطر، إذ تتحول الأسواق من احتساب «علاوة توتر محدودة» إلى إدراج «علاوة حرب» قد تكون أعلى بكثير، خصوصاً إذا طالوت التطورات منشآت إنتاج أو ممرات شحن حيوية.

في هذا السياق، يشير محللون إلى أن الانتقال من مستوى 80 إلى 100 دولار لا يعكس فقط توقعات نقص فعلي في الإمدادات، بل أيضاً سلوكاً وقائياً من قبل المتعاملين وصناديق التحوط، الذين يسارعون إلى بناء مراكز شرائية تحسباً لسيناريوهات أسوأ. ويضاف إلى ذلك أن المضاربين عادة ما يضمخمون الحركة السريعة في المراحل الأولى من الأزمات، ما قد يدفع الأسعار إلى مستويات تفوق الأساسيات الفعلية، قبل أن تعود إلى التوازن لاحقاً.

مضيق هرمز: شريان الطاقة العالمي تحت المجهر

يبقى مضيق هرمز العنصر الأكثر حساسية في معادلة المخاطر الحالية. فقرابة خمس النفط المستهلك عالمياً يمر عبر هذا الممر البحري الضيق الفاصل بين سلطنة عمان وإيران. وأي اضطراب في هذا الشريان الحيوي يعني عملياً



من الثورة الصناعية إلى اقتصاد المعرفة... التحول الجذري في مفهوم المعلوماتية

الابتكار والتكنولوجيا الرقمية كمحركات للنمو الاقتصادي

كتب جورج حبيب

دور المعلوماتية ليس فقط كأداة مساعدة للإنتاج، بل كعنصر محوري يشكل العمود الفقري للنمو الاقتصادي الحديث ويعيد رسم موازين القوى بين الدول والشركات.

بل بالقدرة على إدارة المعرفة وتوظيفها بكفاءة. من الأسواق المحلية الصغيرة إلى سلاسل القيمة العالمية، أصبح التنافس الاقتصادي اليوم قائماً على المعلومات، البيانات، والابتكار. في هذا السياق، يبرز

شهد الاقتصاد العالمي على مر القرون تحولات جذرية فرضتها الابتكارات التكنولوجية وتغيرات أساليب الإنتاج، حيث لم تعد القوة الاقتصادية تُقاس فقط بحجم الموارد الطبيعية أو عدد اليد العاملة،



لم يكن التحول الذي أحدثته الثورة الصناعية مجرد نقلة تقنية في أدوات الإنتاج، بل كان إعادة صياغة شاملة لبنية الاقتصاد العالمي. فقد استغرق تأثير الثورة الصناعية قرابة قرن كامل حتى يرسخ في أوروبا الغربية، لكنه خلال تلك الفترة غير شكل الملكية، وأنماط العمل، وموازين القوة داخل المجتمع. حتى منتصف القرن الثامن عشر، كانت الفئات الرأسمالية والعمال الصناعيون يمثلون شرائح هامشية في البنية الاجتماعية. غير أن التقدم العلمي والتقني حول الرأسمالية إلى منظومة اقتصادية مؤسسية، وأعاد تعريف المعرفة ذاتها من كونها معرفة نظرية إلى «معلوماتية تطبيقية»، ترتبط مباشرة بالإنتاج والقيمة المضافة. ومنذ عام 1750 تقريباً، بدأت المعرفة تتحول إلى قوة إنتاجية مباشرة، ما مهد الطريق لولادة الاقتصاد الصناعي الحديث.

ومع تسارع انتشار التكنولوجيا، أصبحت الرأسمالية الطبقة الاقتصادية المهيمنة في أوروبا بحلول منتصف القرن التاسع عشر. ولم يقتصر هذا التحول على الغرب: ففي اليابان خلال عهد عهد ميجي تحقق الانتقال الصناعي خلال نحو ثلاثين عاماً فقط، بينما شهدت مدن آسيوية مثل شنغهاي وهونغ كونغ وكلمكتا وبومباي تحولات سريعة أسهمت في إدماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. بذلك يمكن القول إن الثورة الصناعية لم تبين المصانع فحسب، بل أسست لمدينة اقتصادية عالمية قائمة على الإنتاج الواسع وتقسيم العمل.

أطوار المعلوماتية التطبيقية: تطور المعرفة كمعامل إنتاج

أولاً: المعلوماتية في خدمة الأدوات (1750-1850)

في الطور الأول، استُخدمت المعرفة لتطوير الأدوات والعمليات الصناعية والمنتجات الجديدة، ما أدى إلى انطلاق الثورة الصناعية. هذا التحول لم يكن تقنياً فقط، بل اقتصادي-اجتماعي أيضاً، إذ أسهم في إعادة توزيع الملكية وظهور طبقات اجتماعية جديدة. وقد وصف كارل ماركس هذه المرحلة بأنها مرحلة «تحويل الملكية»، حيث تركز رأس المال وبرز الصراع الطبقي كأحد ملامح الاقتصاد الصناعي الناشئ.

ثانياً: المعلوماتية ولادة الثورة الإنتاجية (1880-1945)

في المرحلة الثانية، انتقلت المعلوماتية من تطوير الأدوات إلى تحسين أساليب العمل ذاته. ومنذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد العالم ما يمكن تسميته «الثورة الإنتاجية»،

طاقة واسعة النطاق، كالمياه والبخار، لكن العنصر الحاسم لم يكن الطاقة بحد ذاتها، بل إعادة تنظيم العمل على أساس تكنولوجي. فقد تحولت الحرف التقليدية إلى صناعات تعتمد على الآلة والمعرفة التقنية، وأصبح رأس المال الصناعي في قلب البنية الاقتصادية.

البعد الاستثماري لتحول المعلوماتية

إن المعنى الجديد للمعلوماتية لا يكمن في ظهور الكمبيوتر بحد ذاته، بل في تحول المعرفة إلى أصل اقتصادي قابل للاستثمار والتراكم. فمن الفلسفة الرياضية إلى التطبيقات العسكرية، ومن الإحصاء إلى التصنيع واسع النطاق، تبلورت المعلوماتية كركيزة أساسية في الاقتصاد الحديث. ومع منتصف القرن العشرين، أصبحت البيانات والمعالجة الإلكترونية تمثلان البنية التحتية الخفية للرأسمالية المعاصرة، ممهدين الطريق لاقتصاد رقمي يقوم على السرعة، الكفاءة، وتعظيم القيمة غير الملموسة.

تطور التكنولوجيا الحديثة وبنية السوق

عند منتصف القرن الثامن عشر، لم تكن الشركات الكبرى بالشكل الذي نعرفه اليوم ظاهرة سائدة في القطاع الخاص، بل ارتبطت غالباً بالمؤسسات الحكومية. فالترسانة البحرية التابعة لجمهورية جمهورية البندقية شكّلت نموذجاً مبكراً لمنشأة إنتاجية ضخمة مملوكة للدولة، كما أن مصانع الخزف في مايسن وسيفر كانت تعمل تحت مظلة رسمية.

غير أن التحول الجوهري بدأ مع تسارع الثورة الصناعية؛ فبحلول عام 1830 برزت أولى الشركات الرأسمالية الكبرى في الغرب، وبعد عقود قليلة مع زمن كارل ماركس، أصبحت الشركة الرأسمالية كياناً عابراً للحدود، يمتد نفوذه إلى معظم المراكز الاقتصادية في العالم.

اقتصادياً، مثّل هذا التحول انتقالاً من اقتصاد تديره الدولة في قطاعات استراتيجية إلى اقتصاد تقوده الشركات الخاصة الضخمة، مستفيدة من وفورات الحجم، وتركيز رأس المال، وتكامل العمليات الإنتاجية. ورغم مقاومة بعض الفئات للتكنولوجيا الجديدة كما حدث في إنجلترا مع اضطرابات الحرفيين، فإن منطق السوق والكفاءة الإنتاجية حسم المعركة لصالح التصنيع واسع النطاق.

المعلوماتية التطبيقية ودورها في زيادة الإنتاجية

اقتصاد المعرفة وصياغة أسواق المستقبل

مختلف مجالات المعرفة — من الاقتصاد إلى التشريع والفلك — يمكن قياسها كميًا ومعالجتها إحصائياً. هذا التحول كان بمثابة إعلان ميلاد «اقتصاد البيانات»، حيث أصبحت المعلومات قابلة للقياس والتحليل وفق أدوات موحدة.

ثم جاء اختراع أنبوبة الأوديون على يد لي دي فورست، ما سمح بتضخيم الإشارات الإلكترونية وتحويلها إلى موجات صوتية، فاتحاً المجال أمام ثورة الاتصالات. وبعد عقدين تقريباً، دخلت البطاقات المثقوبة التي طورتها شركة IBM إلى المشهد، لتوفر وسيلة عملية لتخزين البيانات ومعالجتها آلياً. تكامل هذه الابتكارات النظام الثنائي، الآلات الحاسبة الميكانيكية، المنطق الرياضي، الأنابيب الإلكترونية، والبطاقات المثقوبة، أسس لولادة الكمبيوتر بوصفه بنية اقتصادية جديدة، لا مجرد جهاز تقني.

الاستثمار العسكري كمحرك للابتكار

أثناء الحرب العالمية الثانية، تحولت الحوسبة إلى أداة استراتيجية. فقد ضخت المؤسسة العسكرية الأميركية استثمارات ضخمة في تطوير آلات حسابية فائقة

والواحد)، وهو المفهوم الذي سيصبح لاحقاً العمود الفقري للمعالجة الرقمية. هذا التحول الفكري مثل خطوة أولى في تحويل الأفكار المجردة إلى نظم قابلة للترميز والحساب.

وفي القرن التاسع عشر، جاء إسهام المخترع الإنجليزي تشارلز باباج عبر تصميم الآلات الحاسبة الميكانيكية القائمة على ستروس، واضعاً بذلك كوسيلة لتحسين الأدوات، ثم أصبحت أداة لتنظيم العمل، قبل أن تتحول إلى رأس مال قائم بذاته. وبذلك يمكن القول إن مسار الاقتصاد الحديث هو في جوهره مسار تطور المعلوماتية: من تطبيق صناعي، إلى إدارة إنتاجية، إلى بنية اقتصادية شاملة تشكل اليوم العمود الفقري للنظام الاقتصادي العالمي.

من الفلسفة الرياضية إلى صناعة الحوسبة

لم يكن تطور المعلوماتية نتاج قفزة تقنية مفاجئة، بل حصيلة تراكمات فكرية وعلمية واقتصادية امتدت لقرون. ففي القرن السابع عشر، وضع الفيلسوف والرياضي الألماني غوتفريد فيلهلم لايبنتس الأساس النظري للنظام الثنائي (الصفر

عندما تحولت البيانات إلى قوة إنتاج

في مرحلة لاحقة، برز دور المفكر والاقتصادي النمساوي الأميريكي أوتو نيورات الذي أسهم في ترسيخ فكرة أن الأرباح لا تعكس بالضرورة زيادة مراكز الشركة الرئيسة، إلا أن التطور الأهم يتمثل في تحديث السياسات واستراتيجيات العمل، ما يجعل النمو الاقتصادي مرتبطاً بالتنظيم الداخلي والسياسات المطبقة. على صعيد الدول، تعتمد قوة الاقتصاد على العوامل المتحركة للإنتاج. فالشركات الكبرى تحتضن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجع المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن المساهمة في صياغة الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

الموارد والمعرفة كأصول استراتيجية في الاقتصاد الحديث

أما بالنسبة للدول الصناعية الأكثر ثراءً، مثل ألمانيا والولايات المتحدة واليابان، فقد أصبح الاستثمار في الأرض أقل جدوى، إذ تراجعت العائدات التقليدية منذ منتصف القرن العشرين. أسعار السلع المصنعة انخفضت بنسبة 40 %، في حين ارتفعت عائدات التجارة التصنيعية مقارنة بعائدات الصادرات التقليدية، ما أدى إلى تدهور التجارة التقليدية في العديد من الدول المتقدمة. كما شهدت أسعار الخدمات الدولية زيادة كبيرة بينما انخفضت قيمة الأرض بدرجة ملموسة.

في الاقتصاديات القائمة على رأس المال والعمالة والمعلوماتية، تعد هذه العناصر القوى الدافعة نحو الهيمنة. فـ«حتم» الأرض لم يعد هو العامل الحاسم. إن تستطيع الدول المتطورة التحكم في الأسواق العالمية دون الاعتماد المباشر على الموارد الأرضية، مفضلة التركيز على القدرة الإنتاجية كوسيلة استراتيجية.

في السنوات الأخيرة، ارتفع العائد الاقتصادي للشركات الكبرى، حيث نوقشت أوضاعها وتمت مراجعة سياساتها الإنتاجية. ومع أن الزيادة في

معلومة ورقم

50

تربليون دولار

قال المؤسس المشارك ورئيس مجلس إدارة شركة «ستراتيجي» (Strategy)، مايكل ساپلور، إن التحولات العميقة في أسواق الائتمان العالمية قد تفتح الطريق أمام تدفق عشرات التريليونات من الدولارات من السندات التقليدية إلى أدوات مالية مدعومة بالبيتكوين.

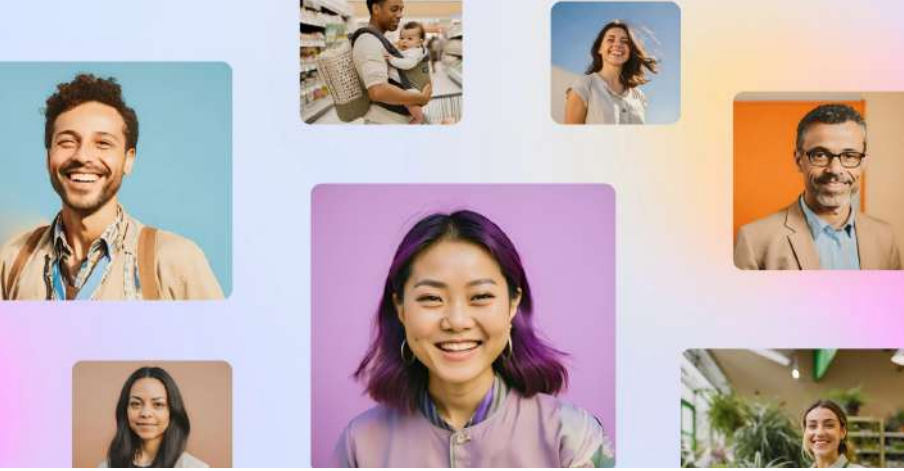
منصة سناپ شات توزع جوائز منتجي المحتوى

منصة تواصل اجتماعي تُطلق جوائز لمنتجي المحتوى الذي يتم نشره على المنصات. وفي أكتوبر الماضي، أطلقت منصة إنستجرام، الملوكة لشركة ميتا، جائزة «الخاتم» الجديدة لتكريم المبدعين حول العالم. أعلنت إنستجرام عن أسماء 25 فائزًا عبر الإنترنت، وحصل كل فائز على خاتم مصمم خصيصا من قبل مصممة الأزياء الإنجليزية جريس ويلز بونر، بالإضافة إلى خاتم ذهبي رقمي يحيط بملفه الشخصي على إنستجرام.

والكوميديا والتأثير الثقافي. وذكرت الشركة المالكة للمنصة في منشور على مدونتها: «تعكس هذه الجوائز مجتمعة الطرق العديدة التي يثير بها المبدعون الحوارات، وبينون مجتمعات، ويحددون ملامح الثقافة على منصة سناپ شات.. حفل» ذا سناپيز» يؤكد التزام سناپ شات المستمر بالاحتفاء بالمبدعين ليس فقط كمستخدمين، بل كفنانين ومرفهين وقادة ثقافيين». يذكر أن سناپ شات هو أحدث

أعلنت منصة التواصل الاجتماعي سناپ شات إقامة لأول حفل توزيع جوائز لها على الإطلاق في 21 مارس الحالي باسم «سناپيز» بهدف الاحتفاء بـ«المبدعين الذين يشكلون ثقافة سناپ شات». تضم قائمة جوائز جائزة «أفضل شخصية بارزة»، و«أفضل راوي قصص»، و«أفضل مبدع صاعد لهذا العام»، إلى جانب جوائز في مجالات الموضة والجمال والرياضة والموسيقى والطعام والألعاب. وتشمل الفئات الإضافية التعاون

الثقة المفرطة تُضعف قدرة الناس على كشف وجوه الذكاء الاصطناعي



مع تصاعد وتيرة عمليات الاحتيال والنصب المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، لا يزال معظم الناس يفرطون في الثقة بقدرتهم على كشف الوجوه المزيفة، وفق ما خلصت إليه دراسة أسترالية حديثة، سلطت الضوء على فجوة واضحة بين الثقة الذاتية والأداء الفعلي.

الدراسة، التي أعدها باحثون من جامعة نيو ساوث ويلز في سيدني والجامعة الوطنية الأسترالية في كانبرا، شملت 125 مشاركاً، اختير بعضهم نظراً لما يُعرف بقدرتهم «الاستثنائية على التعرف على الوجوه». وكشفت النتائج عن استمرار افتراضات وُصفت بأنها «متقدمة» بشأن طبيعة الصور المُولدة بالذكاء الاصطناعي وكيفية تمييزها.

في السابق، كانت بعض السمات غير المتقنة – مثل الشعر غير المتناسق، أو الملامح الناعمة بشكل مفرط، أو تفاصيل بصرية مشوشة، تشكل مؤشرات واضحة على زيف الصور. غير أن التطورات المتسارعة في تقنيات توليد الصور أفضت إلى إنتاج وجوه واقعية بدرجة عالية من الدقة، يصعب في كثير من الأحيان تمييزها عن الصور الحقيقية. وأشار الباحثون إلى أن من يعرفون بـ«المتعرفين الخارقين» لا يتفوقون على الأشخاص العاديين إلا بفارق محدود للغاية في قدرتهم على التمييز بين الوجوه الحقيقية وتلك المولدة اصطناعياً، ما يضعف الفرضية القائلة بوجود قدرة بشرية فائقة على كشف هذا النوع من التزييف.

وقال جيمس دان، الباحث في جامعة نيو ساوث ويلز: «أبرز ما لاحظناه هو ثبات مستوى الثقة لدى المشاركين بقدرتهم على اكتشاف الوجوه المولدة

بالذكاء الاصطناعي، حتى عندما لم يعكس ذلك في أدائهم الفعلي». وأضاف: «لم يعد من السهل كشف الوجوه التي تنتجها أنظمة التوليد الأكثر تطوراً».

وفي ظل التوسع المتزايد في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لأغراض احتيالية، حذر الباحثون من أن الجمع بين صعوبة اكتشاف التزييف وما وصفوه بـ«الثقة المفرطة» قد يجعل الأفراد والمؤسسات أكثر عرضة للاستغلال.

وبدلاً من البحث عن عيوب واضحة أو تشوهات لافتة، مثل جبهة غير طبيعية أو أنف بعدد غير معتاد من الفتحات، ينصح الباحثون بتوخي الحذر إزاء الصور التي تبدو مثالية بصورة مفرطة.

وقالت إيمي داويل من الجامعة الوطنية

دردشة اقتصادية

ثمانون عاما بعد بريتون وودز

هل حان وقت إعادة صياغة النظام المالي العالمي؟

1 سقوط أسعار الصرف الثابتة وبقاء الهيمنة المؤسسية

قبل ثمانين عاماً، وتحديداً في يوليو 1944، اجتمع ممثلون عن 44 دولة في منتجع بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية للمشاركة في «مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي».

كان العالم آنذاك يخرج مثقلاً من أهوال الحرب العالمية الثانية؛ أوروبا مدمرة اقتصادياً، والنظام النقدي الدولي في حالة اضطراب، فيما كانت الحاجة ملحةً إلى إطار عالمي جديد يحقق الاستقرار المالي، ويمهد لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

أسفر المؤتمر عن إنشاء نظام دولي قائم على أسعار صرف ثابتة قابلة للتعديل، يركز على الدولار، مع فرض ضوابط على حركة رؤوس الأموال، إضافة إلى تأسيس مؤسستين أصبحتا لاحقاً حجر الزاوية في النظام المالي العالمي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أسعار الصرف الثابتة... والإرث المستمر

رغم انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة في أوائل سبعينيات القرن الماضي، وتراجع ضوابط حركة رؤوس الأموال منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، فإن بنية النظام النقدي والمالي العالمي الراهن، والمؤسسات التي تدبره، لا تزال متأثرة بعمق بإرث بريتون وودز.

إلا أن هذا الإرث بات اليوم موضع تساؤل متزايد في ظل تحولات اقتصادية عميقة، وصعود قوى جديدة، وتراكم أزمات متشابكة لم يكن واضعو النظام الأصلي يتصورونها.

وفي هذا السياق، وقبيل الذكرى الثمانين للمؤتمر، أصدرت مجموعة من المؤسسات البحثية الدولية من أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين بياناً مشتركاً دعت فيه إلى عقد مؤتمر دولي جديد برعاية الأمم المتحدة، لإعادة صياغة النظام النقدي والمالي العالمي بما يجعله أكثر عدالة وملاءمة

لتحديات القرن الحادي والعشرين.

نظام لم يعد منسجماً مع الواقع

يرى معدّو البيان أن النظام الحالي يتسم بطابع هرمي واضح، تحكمه اختلالات بنيوية بين الدول الدائنة والدول المقرضة، ويعاني فجوة متزايدة بين موازين القوة الاقتصادية الفعلية وهيكल الحوكمة داخل المؤسسات المالية الدولية.

فتمثل الاقتصادات الصاعدة والنامية لا يزال محدوداً، رغم تزايد وزنها في الاقتصاد العالمي، ما يضعف شرعية هذه المؤسسات ويقيّد قدرتها على التعامل مع أزمات معقدة، مثل أزمات الديون، والجوائح، والتغير المناخي.

كما يؤكد البيان أن النظام الحالي أثبت عجزه عن الاستجابة الفاعلة لأزمة المناخ والتدهور البيئي، اللذين يشكلان تهديداً وجودياً للاقتصاد العالمي ولل بشرية جمعاء، في وقت لا تزال فيه التدفقات المالية الدولية غير منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ.

ثمانتي ركائز لإصلاح شامل

يدعو البيان إلى إصلاح جذري للعمارة الاقتصادية والمالية العالمية عبر حزمة متكاملة من التغييرات في ثمانية مجالات رئيسية:

أولاً: تعزيز التمثيل والصوت داخل المؤسسات المالية الدولية

يشدد البيان على أن الحوكمة الاقتصادية العالمية لا يمكن أن تكون فعالة من دون تمثيل عادل. لذلك، يطالب بإصلاحات جذرية في آليات التصويت والحصص داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبقية بنوك التنمية متعددة الأطراف، بما يعكس التحولات الفعلية في الاقتصاد العالمي.



كما يدعو إلى إنهاء ما يُعرف بـ«اتفاق السادة» الذي يحصر رئاسة صندوق النقد في الأوروبيين ورئاسة البنك الدولي في الأمريكيين، واعتماد معايير الكفاءة وحدها في التعيينات العليا، مع آلية انتخاب أكثر شمولاً وشفافية.

ثانياً: تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية يشير البيان إلى أن شبكة الأمان المالي العالمية، المكونة من صندوق النقد الدولي والترتيبات المالية الإقليمية، لا تزال غير كافية ومجزأة، ما يدفع الدول النامية إلى تكديس احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية على حساب الاستثمار في التنمية.

ويقترح توسيع موارد الصندوق، وتقوية الترتيبات الإقليمية، خصوصاً في أفريقيا، وتحسين أدوات الإقراض الطارئة، وإنشاء آلية متعددة الأطراف لمبادلات العملات، تموّل جزئياً من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة.

ثالثاً: إنشاء آلية دولية لمعالجة ديون الدول السيادية

يُعد غياب إطار دولي منظم لإعادة هيكلة الديون السيادية أحد أبرز أوجه القصور في النظام الحالي. ويدعو البيان إلى إنشاء آلية مستقلة بإشراف الأمم المتحدة، تضمن معالجة شاملة وعادلة وشفافة لأزمات الديون، مع إلزام جميع الدائنين بمن فيهم القطاع الخاص بالمشاركة في تحمل أعباء تخفيف الديون، استناداً إلى تحليلات استدامة تأخذ في الاعتبار احتياجات التنمية والمناخ.

رابعاً: توسيع تمويل المناخ

يطالب البيان المؤسسات المالية الدولية بوقف تمويل الوقود الأحفوري فوراً، وزيادة الاستثمارات في التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وقادر على الصمود. كما يدعو الهيئات الرقابية والمالية إلى التعامل مع مخاطر المناخ باعتبارها مخاطر نظامية،

2 صعود قوى جديدة وتآكل شرعية الحوكمة المالية الدولية

والانتقال من مجرد إدارتها إلى توجيه النظام المالي نحو الاستدامة.

خامساً: تعزيز دور بنوك التنمية العامة يرى البيان أن التحولات الهيكلية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة والحياد الكربوني تستلزم دوراً أكبر لبنوك التنمية العامة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية.

ويقترح إصلاح بنوك التنمية متعددة الأطراف وزيادة رأسمالها، ودعم إنشاء بنوك استثمار خضراء، وتقديم الدعم الفني والمالي لبناء قدرات بنوك التنمية الوطنية.

سادساً: الانتقال إلى نظام نقدي متعدد الأطراف ينتقد البيان هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي العالمي، لما تسببه من تقلبات وعدم استقرار، وتأثير غير متناسب لسياسات دولة واحدة على بقية دول العالم.

ويقترح توسيع دور حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلاً احتياطياً عالمياً فعلياً، مع إصدارها بانتظام، واستخدامها في تمويل برامج صندوق النقد، وزيادة الإقراض بالعملات المحلية لتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

سابعاً: إدارة أفضل لتدفقات رؤوس الأموال يشير البيان إلى أن التدفقات الرأسمالية غير المنضبطة ساهمت في تقلبات مالية حادة. ويدعو إلى دعم الدول النامية في استخدام أدوات إدارة حركة رؤوس الأموال، وتحسين التنسيق الدولي للحد من الآثار السلبية لسياسات الدول المتقدمة.

كما يقترح فرض ضريبة دولية على المعاملات المالية للحد من المضاربات قصيرة الأجل، وتوفير موارد إضافية لتمويل التنمية والعمل المناخي.